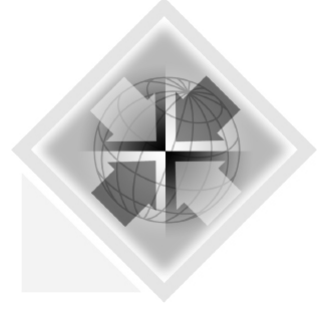


الباب الخامس علاقات دولية



- مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية
وأثرها في العالم الإسلامي أ. د. عدنان الهياجنة
- مستقبل النظام الدولي
في ضوء أزمة أوسيتيا د. نورهان الشيخ

مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية وأثرها في العالم الإسلامي



أ.د. عدنان الهياجنة

أستاذ العلوم السياسية - الجامعة الهاشمية - الزرقاء - الأردن

ملخص الدراسة

تشكل الحكومات الأوروبية الصديقة لأمريكا الأغلبية العظمى للدول المسيطرة على النظام الدولي، وتتفق هذه العواصم الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تشخيص القضايا الدولية الهامة؛ خاصة القضايا المرتبطة بالعالم الإسلامي، لكن يُلاحظ وجود بعض الاختلافات في مناهجها لتحقيق أهدافها.

ويظهر ذلك واضحاً في الملف العراقي، فالمنهج الأمريكي استخدم الأحادية في التعامل، وأهمل دور الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والمؤسسات الدولية، بينما أوروبا لم تكن ضد الحرب كفكرة، وإنما ضد المنهج، ولذلك لم تحرك ساكناً لوقف الحرب، ورفضت التدخل في عمليات السلام، وإعادة البناء، وانسحبت الكثير من القوات الأوروبية من العراق.

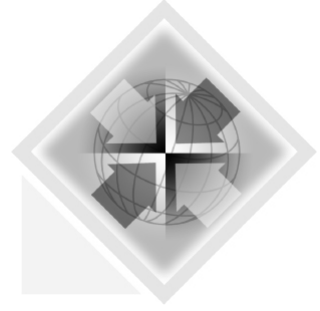
ثاني هذه القضايا هي قضية الملف النووي الإيراني؛ فهناك اختلاف واضح بين الرؤيتين الأمريكية والأوروبية حول الملف النووي الإيراني، فبينما تركز أوروبا على منهج الحوار الشامل، وأن لا تصل العلاقات مع إيران إلى مرحلة الأزمة، ركّز المنهج الأمريكي على التهديد باستخدام الخيار العسكري.

ويأتي ملف الصراع العربي الإسرائيلي ليمثل نقطة اختلاف أخرى بين الجانبين -من حيث المنهج فقط- حيث الموقف الأوروبي يعتبر حل الصراع أولوية استراتيجية، بينما يعتمد المنهج الأمريكي على معادلات السلام التي لا نهاية لها، والتي فشلت في الوصول إلى شيء حقيقي وملمس على الواقع. من ناحية أخرى اعتمدت أوروبا وأمريكا على سياسات متشابهة في المنطقة منذ الحادي عشر من سبتمبر.

إن الاختلاف الموجود في العلاقات الأوروبية - الأمريكية يعود لقضايا ومنهجيات بالنسبة لمصالح ذاتية للطرفين، وليس في ما يهم الشرق الأوسط، ولعل ما يدل على ذلك ازدحام أجندة الطرفين بأشياء لا تهم العالم العربي والإسلامي. ولكن رغم ذلك فإن هذه الاختلافات الأوروبية الأمريكية في منهج التعامل مع القضايا المختلفة تعطي فرصة استراتيجية للعالم العربي والإسلامي لإعادة صياغة العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي حين أدرك العالم الإسلامي أهمية الارتباط مع أمريكا، ولم يهتم استراتيجياً بالعلاقات مع أوروبا، كانت النتائج كارثية على المنطقة. وبناء على ذلك، فإن العالم الإسلامي يجب أن يوسع من خياراته بالانفتاح على أكثر من فاعل دولي مهم في العلاقات الدولية.

مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية وأثرها في العالم الإسلامي



أ.د. عدنان الهياجنة

أستاذ العلوم السياسية - الجامعة الهاشمية - الزرقاء - الأردن

مقدمة:

تشكل الحكومات الأوروبية الصديقة لأمريكا الأغلبية العظمى للدول المسيطرة على النظام الدولي، وتتفق هذه العواصم الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تشخيص القضايا الدولية الهامة؛ خاصة القضايا المرتبطة بالعالم الإسلامي، مثل ما أطلقوا عليه «الحرب على الإرهاب»، لكن يلاحظ الاختلاف في المنهج لتحقيق أهدافها؛ فاجتماع مارسليا الذي عُقد قبل إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية يشير إلى أهمية إعادة صياغة العلاقات الأوروبية - الأمريكية، خاصة الملفات الدولية الساخنة، وعلى رأسها الملف المالي، بعد الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاديات الرأسمالية.

وتعرض الورقة التي قدمها قادة أوروبا ونشرت مقتطفات منها صحيفة (واشنطن بوست) في الخامس من نوفمبر ٢٠٠٨م أهم القضايا التي يجب التركيز عليها، وأهمية إعادة النظر في المنهج الأمريكي في العلاقات الدولية، خاصة استخدام القوة العسكرية، وإهمال المنظور الأوروبي الذي يركز على الدبلوماسية المتعددة (Cody 2008). (Selden, 2008).

وستناقش هذه الورقة أثر العلاقات الأوروبية - الأمريكية على العالم الإسلامي خلال العقد الماضي؛ من أجل طرح البدائل لمستقبل التعامل مع هذه الملفات، وستركز على محاور هامة تتضمن ما يلي:

أولاً: الملف العراقي.

ثانياً: الملف النووي الإيراني.

ثالثاً: ملف الصراع العربي - الإسرائيلي.

رابعاً: الحرب على الإرهاب.

خامساً: محددات مستقبل العلاقات الأوروبية - الأمريكية والعالم الإسلامي.

سادساً: استراتيجية التعامل مع تطورات العلاقات الأوروبية - الأمريكية من منظور العالم العربي الإسلامي.



أولاً: الملف العراقي:

هناك اختلاف وتباين بين أوروبا وأمريكا في منهج التعامل مع القضية الأهم في العلاقات الدولية (انظر Calleo, 2007, Fakiolas, 2006)، وهي الحرب على العراق، فالمنهج الأمريكي أهمل الأمم المتحدة، وبالتالي أهمل دور الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والمؤسسات الدولية، بينما أوروبا لم تكن ضد الحرب كفكرة، وإنما ضد المنهج، وكانت تختلف مع أمريكا في المنهج، ودعت إلى استخدام المنهج الأممي دون الأحادي، لكن أوروبا رغم الاختلاف في المنهج واعتراضها على قرارات الولايات المتحدة، إلا إنها لم تحرك ساكناً لوقف الحرب على العراق (هياجنة، ٢٠٠٣م).

لكن الوضع لم يتغير كثيراً بعد الحرب على العراق؛ حيث رفضت أوروبا التدخل في عمليات السلام، وإعادة البناء في العراق، إلا بعد أن تستقر الأمور الأمنية، كما أن كثيراً من القوات الأوروبية قد انسحبت من العراق، وتركت أمريكا وحدها فيه، خاصة بريطانيا الحليف الأكبر لأمريكا.

والموقف الأوروبي كان يركز كثيراً على الابتعاد عن الموقف الأمريكي في العراق، وهذه نقطة مهمة فهناك علاقة من عدم الثقة بين الطرفين الأوروبي والأمريكي في مستويات متعددة كما يقول الباحث (Calabrese, 2005: 58-59)، وهي تحتاج وقتاً وجهداً كبيرين؛ من أجل إعادة الثقة إلى العلاقات الثنائية، ويتساءل كل طرف في ما يتعلق بالحرب على العراق عن الدوافع الحقيقية لسلوكه تجاه العراق.

فالمنهج الأوروبي يقوم على المبدأ التدريجي، ولذلك تتساءل الأوروبيون إذا كانت أمريكا مازالت تعتمد المنهج غير التدريجي والعسكري أحياناً في التعامل مع العالم، بينما أمريكا وبعض دوائر صنع القرار يتساءلون عن ما إذا كانت أوروبا تنافس أمريكا، وتحاول أن تكون بديلاً عنها في المنطقة.

إن الصورة الأمريكية في المنطقة مقلقة جداً لأوروبا، خاصة أنها مرتبطة بالاحتلال الأمريكي للعراق، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم احترام القانون الدولي، وإهمال ملف الصراع العربي الإسرائيلي، والذي ستناقشه الورقة لاحقاً.

وانتخاب الرئيس (باراك أوباما) في الولايات المتحدة الأمريكية سيفتح باب الحوار الأمريكي - الأوروبي حول هذا الملف الهام، والذي كانت نتائجه التباعد الأوروبي - الأمريكي، وتشويه سمعة أمريكا والغرب في المنطقة؛ نتيجة لعدم وجود أي ربط بين العراق والإرهاب، أو بين العراق والأسلحة النووية، والنتائج السلبية على الواقع العراقي وعلى دول الجوار، وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة، وتراجع أجندة الإصلاح السياسي، وظهور سياسات معادية للعرب والإسلام في داخل المجتمعات الأوروبية (للمزيد انظر Romero 2008).

وخطة (أوباما) التي أعلنها خلال الحملة الانتخابية، والتي تتضمن انسحابه من العراق خلال ١٦ شهراً ستجد المصاعب في التطبيق على الأرض، بعد أن يستمع لمستشاريه العسكريين، ونظراً لانشغاله بملفات كبيرة على رأسها ملف الكساد الاقتصادي؛ لذا فإن أوروبا ستسعى من أجل وضع سياسة أوروبية - أمريكية في ما يتعلق بالعراق تأخذ بعين الاعتبار سياسات (أوباما) المتوقعة، وكيفية مساعدة العراق في عملية إعادة البناء، لكن الطرف الأوروبي يرى أن الملف العراقي هو من صنع أمريكا، وعليها أن تتحمل نتائجه وحدها، لكن الإدارة الجديدة قد تجد متسعاً من الحركة في علاقتها مع أوروبا، بالتعاون مع أمريكا في التعامل مع الملف العراقي.

ثانياً: الملف النووي الإيراني:

تعود السياسة الأوروبية في التعامل مع إيران إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي على يد الألمان، والتي أطلقوا عليها (Constructive Dialogue)، والتي



والأوروبية حول الملف النووي الإيراني، فبينما تركز أوروبا على منهج الحوار الشامل الذي تأسس منذ عام ١٩٩٨م، الذي يركز في المراحل الأخيرة على الملف النووي الإيراني؛ حيث سعت السياسة الأوروبية إلى أن لا تصل العلاقات مع إيران إلى مرحلة الأزمة، ركز المنهج الأمريكي على التهديد باستخدام الخيار العسكري، وصرح نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) بأن كل الخيارات على الطاولة (هياجنة، ٢٠٠٧م).

وقد صرح (باراك أوباما) في أول مؤتمر صحفي له عقب انتخابه رئيساً لأمريكا بأن تطوير سلاح نووي من قبل إيران غير مقبول، وأن دعم إيران للإرهاب يجب أن يتوقف، وقد رد عليه المستشار الإيراني علي لاريجاني بأن هذه التصريحات تعيد أمريكا إلى نفس منهج (بوش) في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وفي حين تتخوف إسرائيل من تصريحات (أوباما) في ما يتعلق بمنهجه من سياسات الحوار والضغط الدبلوماسي؛ فإن أوروبا تشكل مخرجاً قوياً له في أن يعطى الملف النووي الإيراني للدبلوماسية الأوروبية، والتي تقوم على الدبلوماسية المتعددة والضاغطة على إيران.

وإذا فكرت أوروبا بالخيار العسكري؛ فإن ذلك سيكون قراراً تشاورياً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي فشلت في العراق، ونشأ عن ذلك وضع استراتيجي أعطى قوة إقليمية إضافية لإيران، مما هدد أنظمة عربية في منطقة الخليج العربي. حيث يقول عبدالله الشايجي في دراسته: «فعدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب، وتراجع وتقلب استراتيجيتها في العراق، سمح لإيران بالتجرؤ والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي» (الشايجي، ٢٠٠٨م: ٣٦).

ثالثاً: ملف الصراع العربي الإسرائيلي:

إن الموقف الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي هو -من وجهة نظرهم- يعتبر أن حل الصراع أولوية

تعتمد على الافتراض بأن النظام يستطيع أن يصحح ذاته بطرق سلمية، لكن التجربة الأوروبية في التفاوض مع إيران قد فشلت بعد أن تم تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن، والذي سيزيد من التعنت الإيراني. لكن البعض من الساسة (البراجماتيين) يشير إلى أهمية متابعة المفاوضات مع إيران؛ حيث يقول (هاملتون) وهو المشارك الرئيس في كتابة تقرير (بيكر-هاملتون): إنه لا بد من الاعتماد على التفاوض مع إيران في حل المشكلة النووية، «وإن الدبلوماسية الناجحة تتطلب التحضير الجدي والمتابعة الحثيثة» في إشارة منه إلى كيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني. (انظر: Copper, 2007).

بينما يشير مرشح الانتخابات الفرنسية ساركوزي (تم فوزه في الانتخابات يوم ٦ مايو ٢٠٠٧م) بأن إيران هي القضية الأكثر إلحاحاً، والتي ستكون أول القضايا التي يواجهها في حال انتخابه، ويقول: «إن فكرة إيران بتملك سلاح نووي غير مقبولة» (ينظر: Sciolino, 2001). ونجد أن (أوباما) يعيد نفس الكلمات في أول مؤتمر صحفي له. لنجد التلاقي الأوروبي- الأمريكي حول الملف النووي الإيراني، لكن هذه المرة قد تختلف السياسات عن سلفه جورج بوش. (انظر هياجنة، ٢٠٠٧م).

ولا بد من القول: إن المفاوضات قد يُنظر إليها من وجهة نظر إيرانية على أنها شراء وقت، خاصة إذا كانت مصممة على برنامجها النووي، وتشير متابعة السياسة الإيرانية إلى أنه لا يمكن أن تتخلى إيران عن البرنامج النووي حتى لو قدمت أوروبا كل المساعدات التي هي بحاجة إليها؛ لذا فإن ذلك يصبّ في قبول إيران كدولة نووية أو حرمانها من ذلك بطرق عسكرية، وكل خيار له كلفته الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وهذا ما ستشاهده الأيام المقبلة بعد تولي (أوباما) الحكم الرسمي في منتصف يناير من عام ٢٠٠٩م.

وهناك اختلاف واضح بين الرؤيتين الأمريكية



وإعادة الحسابات لسياساتهم في منطقة الشرق الأوسط (Calabrese, 2005 : 46).

ويمكن القول: إن المرحلة القادمة ستشهد تدخلاً ودفعاً أوروبياً تجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي، إلا إن ذلك سيتوقف على الموقف الأمريكي تجاه الصراع ومدى قدرة الدول العربية والإسلامية على دعم الموقف الأوروبي لوضع الملف على سلم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة، خاصة أن زيارة (رايس) الأخيرة إلى المنطقة قد فشلت في إعطاء ضوء أمل لأي حل في ظل العجز الأمريكي في الضغط على إسرائيل، وتوقف الحوار الفلسطيني الذي ترعاه مصر.

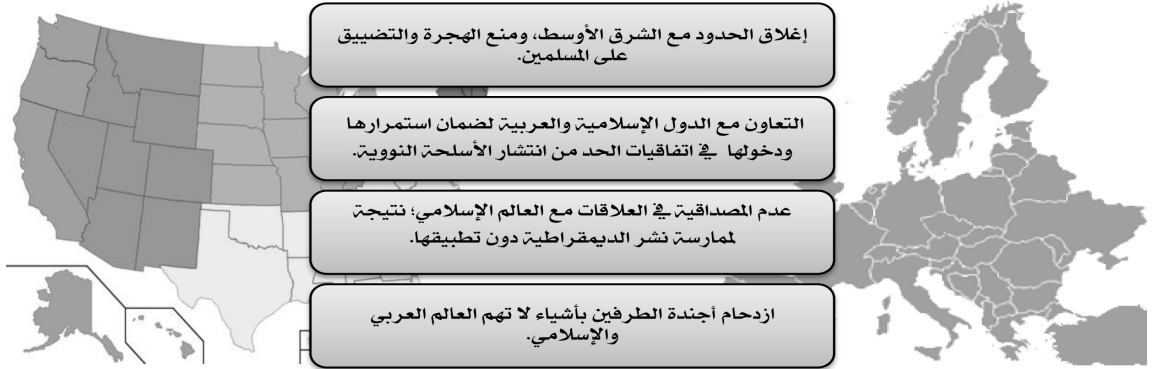
رابعاً : الحرب على الإرهاب:

منذ الحادي عشر من سبتمبر اعتمدت أوروبا وأمريكا على سياسات متشابهة في المنطقة تتضمن:

استراتيجية (Strategic Priority)، كما أن هذا الصراع يحتل أهمية بارزة بالنسبة لكل الدول الأوروبية، وعلى العكس في ذلك ترى أمريكا أن أوروبا منغمسة جداً بالصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما يشير إلى أن الموقف الأوروبي أكثر تقدماً من الموقف الأمريكي وأكثر واقعية، بينما يعتمد المنهج الأمريكي على محادثات السلام التي لا نهاية لها، خاصة مع عجز الإدارة الأمريكية طيلة الثماني سنوات لإدارة (جورش بوش) عن الوصول إلى شيء حقيقي وملمس على الواقع، وتوقف الموقف الأوروبي عند سياسة دفع (الشيكاكات) في ما يتعلق بعملية السلام والتحيز لطرف ضد طرف آخر.

لكن الموقف الأوروبي تأثر بالموقف الأمريكي وبالعلاقات الأمريكية - الأوروبية بعد فوز (حماس)؛ حيث تبنت أوروبا موقفاً موحداً مع الإدارة الأمريكية في

بعض السياسات الأوروبية الأمريكية المتشابهة في المنطقة منذ 11 سبتمبر



1- إغلاق الحدود مع الشرق الأوسط، ومنع الهجرة والتضييق على المسلمين، وهي مشكلة كبيرة في أوروبا - ويمكن أن تتفاقم في ظل حدود الأزمة المالية - على الجاليات العربية والإسلامية والحد من الحرية المتعلقة بالمواطنين من الأصول العربية والتوجهات الإسلامية، خاصة ما حصل من تعديل على قوانين الحجاب في المدارس والجامعات الفرنسية، والاعتداء على صورة

مقاطعة حماس، ووقف المساعدات وسياسة (الشيكاكات) للفلسطينيين، إلا ما يتم عن طريق السلطة الوطنية في رام الله. (هياجنة، ٢٠٠٣م).

ويعتقد جون كالبرس أن ردود الفعل الأمريكي تجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفشل مؤتمر (كامب ديفيد) بعد انتفاضة الأقصى، دفعت المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين إلى إعادة التفكير، وتقدير



اختلاف في العلاقات الأوروبية - الأمريكية (انظر،
2006 Michta).

٥- كما أن الاهتمام الأمريكي بالنواحي الأمنية قد
خفف من حماس أوروبا فيما يتعلق بالإصلاح في العالم
العربي، وبالتالي أدى إلى تراجع دورها بالمنطقة. وإن
معادلة (Security- Democracy tradeoff) هو ما
يسيطر على منهجية السياسات الأوروبية والأمريكية في
المنطقة، رغم الاختلاف العميق في المنهج، وتحديدًا الذي
أبعد كلاً من أوروبا وأمريكا عن بعضهما البعض بعد
أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا إن ليهما مصالح
مشتركة في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى انعكاس في
المصالح، والتي تصنع روابط مشتركة أكبر بكثير
(Kaye, 2003-04). وعليه يمكن
القول: إن الاختلاف الموجود في
العلاقات الأوروبية - الأمريكية يعود
لقضايا ومنهجيات بالنسبة لمصالح
ذاتية للطرفين، وليس في ما يهم الشرق
الأوسط.

٦- ازدحام العلاقات الأمريكية - الأوروبية والعالم
العربي الإسلامي. بالإضافة إلى الميزة الأساسية في
العلاقات الأوروبية الأمريكية في ما يخص العالم
الإسلامي، وهي غياب المصداقية؛ فإن أجندة الطرفين
الأمريكي والأوروبي مزدحمة بأشياء لا تهم العالم
العربي والإسلامي ومنها:

أ- الأزمة الاقتصادية العالمية:

فأمريكا وأوروبا بالإضافة إلى المعاناة الاقتصادية
الكبرى، والتي تهدد بكساد اقتصادي جديد يعيد
ما كانت عليه هذه الدول في نهاية عشرينيات القرن
العشرين، فإن نهاية العقد الأول من القرن الواحد
والعشرين تتوج بشيء مماثل إلى حد كبير، وهذا
يقود إلى استنتاج مفاده عدم قدرة هذين الطرفين
على ممارسة أي دور إيجابي في المنطقة. بالإضافة إلى
استنتاج فشل النموذج الرأسمالي الذي يروج له في العالم

الرسول - صلى الله عليه وسلم - في كثير من الدول
الأوروبية، والسماح لوسائل الإعلام خاصة في أوروبا -
وفي ظل الحديث عن العدالة والديمقراطية - بتشويه
صورة الإسلام والمسلمين من خلال الأفلام والرسومات،
مما أوجد شرخاً كبيراً في المجتمعات الأوروبية، وأساء
إلى العلاقات مع هذه المجتمعات (انظر. Calabrese
2005).

٢- التعاون مع الدول الإسلامية والعربية من أجل
ضمان استمرارها ودخولها في اتفاقيات الحد من انتشار
الأسلحة النووية، وبالتالي فإن ذلك أبقى على سياسات
الاعتماد على الأمن قبل تطوير أية علاقات جدية في
مجالات اقتصادية واجتماعية وغيرها، وبقيت نفس

العقلية الأمريكية - الأوروبية في
التفكير بالشرق الأوسط من منظور
المنهج الأمني.

٣- عدم المصداقية في العلاقات
بين العالم الإسلامي والأوروبي
وأمريكا؛ نتيجة لممارسة نشر

الديمقراطية دون تطبيقها؛ لذلك فإن الفجوة في اتساع.

إن سياسة أمريكا تجاه نشر الديمقراطية في الشرق
الأوسط كانت بسبب الحصول على الدعم في حربها
ضد العراق، بينما الموقف الأوروبي كان بسبب متصل
بأوروبا الجديدة التي ضمت دولاً جديدة ذات عهد قريب
بالديمقراطية، وكون أوروبا تعتمد على جاراتها في
الشرق الأوسط محاولة أن تكون في الموجة الثالثة
لديمقراطية، والتي ضمت دولاً أوروبية كثيرة خاصة
شرق أوروبا، وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي، واعتمدت
أوروبا على تقرير التنمية في العالم العربي من أجل
الارتقاء به.

٤- ورغم أن أمريكا وأوروبا كانتا متفتحتين على دعم
الديمقراطية في الشرق الأوسط، إلا إنهما لم تتعاونتا مع
أجل ذلك، فكانت الأهداف مختلفة، وهذا مؤشر على



يتعلق بالقيادات السياسية نتيجة الحرب على العراق، واتباع السياسات الأمريكية؛ حيث تبدلت معظم القيادات في (ألمانيا) و(فرنسا) و(إيطاليا) و(بريطانيا)، وبدأت هذه الدول بالانسحاب من العراق. كما تعاني هذه الدول من مشكلات اقتصادية ودستورية في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي التي ترفض دخول أي دولة إسلامية مثل تركيا، مما يشير إلى عدم اهتمام بالعالم العربي والإسلامي.

خامساً: محددات مستقبل العلاقات الأوروبية - الأمريكية والعالم الإسلامي:

يمكن القول: إن هناك عدة عوامل تؤدي دوراً هاماً في قراءة مستقبل أثر العلاقات الأوروبية-الأمريكية في العالم الإسلامي تتضمن الآتي (انظر للمزيد بعضاً مما اعتمدت هذه الدراسة عليه في: Calabrese, 2005, Cody, 2008, Fakiolas, 2006)

- تراجع الدور الأمريكي / والمشروع الأمريكي في

الحديقة الخلفية لأمريكا (أمريكا اللاتينية)، التي تحولت فيها معظم الأنظمة السياسية إلى أنظمة مناهضة للمشروع الأمريكي، ومن الجدير بالذكر أن (فنزويلا) مثلاً تنفق على الدعم الخارجي لدول أمريكا اللاتينية (5 أضعاف) ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008م (Halbrooke, 2008)؛ لذا تتصدر (فنزويلا) دور المؤثر أكثر بكثير من أمريكا. وهذا ما قد يدعو أمريكا إلى إعادة النظر بدورها وعلاقتها مع أوروبا بعد أن فقدت حديقته الخلفية.

- مستقبل المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط «في العالم العربي والعالم الإسلامي»، والمتضمن: الحرب على الإرهاب، واحتلال العراق وأفغانستان، والضغط على إيران ودول الخليج العربي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بدعم أمريكي، وتهديد الأمن

العربي والإسلامي؛ وإذا ما أضيف ذلك إلى فشل نشر الديمقراطية، وإن كانت كل من أمريكا وأوروبا غير صادقتي النوايا، فإن التاريخ كما يدعي المحافظون الجدد ك(فرانسيس فوكوياما) لم ينته بعد، وهذا يجب أن لا يطرب الأذان في الشرق الأوسط، بل يجب أن يشكل دافعاً للاعتماد على الذات، ونسيان هذه التوقعات التي خرج الأوروبيون - الأمريكيون فاشلين في منهجها.

ب- ازدهام إدارة (بوش) وإدارة (أوباما) القادمة بنتائج سياسات (جورج بوش)، وإهمال ملفات الشرق الأوسط، إلا فيما يتعلق بالرد العسكري على سلوكيات بعض الدول والجماعات في العالم الإسلامي؛ حيث تعاني أمريكا من أزمات داخلية متعلقة باقتصادها كما ذكر، وانقسام داخلي بين الرئيس والكونجرس ومعارضة شديدة من الرأي العام الأمريكي لسياسات (بوش) الداخلية والخارجية، وإن كان ذلك قد يتغير مع سيطرة حزب الرئيس الجديد (أوباما) على الكونجرس.

تعاني أوروبا من مشكلات فيما يتعلق بالقيادات السياسية نتيجة الحرب على العراق، واتباع السياسات الأمريكية؛ حيث تبدلت معظم القيادات في (ألمانيا) و(فرنسا) و(إيطاليا) و(بريطانيا)، وبدأت هذه الدول بالانسحاب من العراق.

فشعبية الرئيس الأمريكي المنصرم في انخفاض مستمر وصلت إلى 28٪ ومعارضة الحرب على العراق والحرب على الإرهاب في زيادة مستمرة في ظل عدم وجود نتائج إيجابية لهذه الحروب، وتوقع استمرار

الوجود الأمريكي في العراق، وانعكاسات القرارات العسكرية ذات الكلفة الاقتصادية العالية وصلت في بعض تقديراتها إلى أكثر من (600) مليار دولار على الاقتصاد الأمريكي، وهو يساوي حجم ما قدم لإنقاذ الشركات المالية الأمريكية، كما أن أمريكا مثقلة بملفات نووية وعسكرية تمر بها في كوريا الشمالية وإيران وغيرها من الملفات مثل لبنان، والصراع العربي الإسرائيلي الذي أهملته إدارة (بوش) في الثماني سنوات فترة رئاسته، كما تم مناقشته آنفاً.

وفي الجهة الأخرى تعاني أوروبا من مشكلات فيما



العالم، وأدت إلى تدمير العراق وتمزيق النسيج الوطني، بالإضافة إلى انعكاساتها السلبية على المستوى الوطني، والمستوى العربي.

٣- أمريكا والمواجهة العسكرية المحتملة مع إيران.

٤- الحرب على الإرهاب وهي الحرب الناعمة، وأحياناً الخشنة مع الدول العربية التي تعتبرها أمريكا دولاً مارقة، والناعمة مع كل الأنظمة العربية.

٥- استمرار الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتجميد عملية السلام في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، واستمرار تهديد الأمن القومي للدول العربية مثل الأردن؛ وذلك بالتلويح بحل الوطن البديل.

٦- الحرب الناعمة في المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد لتفكيك بنية المجتمع العربي والإسلامي بوسائل نشر الديمقراطية وحقوق المواطنين، وقضايا البيئة والمرأة والطفل... إلخ، ورغم فشل هذه الأدوات وحريبتها الإعلامية (قناة الحرة) في ظل التناقض الأمريكي بين المعلن وغير المعلن، وبين القول والفعل أدى كل ذلك إلى إحراج كثير من الأنظمة السياسية الموالية للغرب وأمريكا؛ بحيث بدت في موقف لا تشعر فيه بالرغبة في الدفاع العلني عن أمريكا.

وبالتالي فإن هيمنة الأمن على سياسات أمريكا المدعومة أوروبياً فشلت ولا بد من أن تتغير، ويمكن القول: إن دور أوروبا وحتى الصين، وروسيا، واليابان أخذ المنحني الأمريكي من حيث الموافقة الحتمية «المكرهه» للدور الأمريكي، الذي ذهب إلى منطقة الشرق الأوسط بأحادية أمريكية دون موافقتها أو الموافقة الأوروبية، ما عدا (بريطانيا) التي تتمسك بعلاقات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتراجع منذ أصبحت (بريطانيا) تحضر اجتماعات (الاتحاد الأوروبي)، كما أن مواقف الدول الغربية والدول العظمى تجاه المشروع الأمريكي في المنطقة- وإن اتفقت في الهدف الاستراتيجي- لا تتفق من حيث

القومي للدول العربية، ومنها خيار الوطن البديل الذي يهدد الأمن القومي الأردني ويهدد الهوية الفلسطينية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى فشل وضع المشروع الأمريكي، والذي سيحدث مشكلة المصادقية لأي مبادرات أمريكية أوروبية في المنطقة، ويمكن لأوروبا أن تبتعد عن أمريكا في هذا المجال حتى لا تحسب عليها. فتصريحات بعض زعماء العالم الأخيرة منذ بدء الأزمة المالية الأمريكية التي تهدد بنهاية الليبرالية؛ خاصة في ظل سيطرة جماعات النفط على الحكومة الأمريكية، وهو السبب الأساسي لهذا الأزمة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: حديث الرئيس الروسي في مؤتمر السياسة العالمية (World Policy Conference) بأن النظام العالمي أحادي القطبية لم يعد مجدياً في التعامل مع مشكلات العالم، وتصريح الرئيس الفرنسي في المؤتمر نفسه بأن العالم أصبح دون بوصلة مع نهاية الحرب الباردة، خاصة في ظل النظام أحادي القطبية. وتعبّر هذه التصريحات عن عدم رضا القيادات الدولية في العالم عن الدور الأمريكي في العلاقات الدولية، ويضيف الناشط السياسي جسي جاكسون بأن «الاحتلال الأمريكي أفقد أمريكا المصادقية لقيادة العالم»، أضاف إلى ذلك الكلفة المالية المرتفعة للحرب الأمريكية على العراق والتي تكلف (٣٧١ ألف دولار) في كل دقيقة منذ بدء العام ٢٠٠٨م، وأثر ذلك في الاقتصاد الأمريكي.

- إمكانية تغيير المنهج الأمريكي الذي اعتمد الأحادية في التعامل، والوسيلة العسكرية لتحقيق أهدافه، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي يتلخص فيما يلي:

١- الحرب الأمريكية على أفغانستان التي شارك فيها الناتو على استحياء، والتي تسير في طريق وعر، ولا بصيص لأي أمل في النجاح، حسب تقارير الاستخبارات الأمريكية.

٢- الحرب الأمريكية على العراق التي رفضها



ظل الأزمة المالية التي زادت من البطالة، وبالتالي تراجع الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الأمريكي، وهذه الحالة في التجربة الأمريكية عادة ما تدعو إلى سياسة الانكفاء على الذات والعزلة. كما أن الأزمة المالية تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهي تضم: أزمة في قروض الطلبة، وأزمة في الإسكان/ الرهونات العقارية، وأزمة في الصحة (أكثر من ٤٠ مليون أمريكي دون تأمين صحي)، وأزمة في العمل (زيادة البطالة)، وأزمة في الدين الخارجي (١٠ تريليونات دولار)، وعجزاً في الموازنة (٤٣٨ ملياراً حتى سبتمبر ٢٠٠٨م). وعجزاً في ميزان التجارة الخارجية. (Imperial overstretch).
(انظر Washington Post and The New York Times Polls, October, 2008)

ويجدر بالذكر أن هذه الأزمات يغذي بعضها بعضاً، خاصة بزيادة مستوى البطالة، وبالتالي التأثير في مستوى الاستهلاك الذي سيؤدي إلى خفض الإنتاج، وإعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي، كما لا بد من المقارنة بين الإنفاق العسكري والإنفاق المدني في الاقتصاد الأمريكي، ومدى قابلية نظرية (بول كنيدي) في انهيار أمريكا التي تفترض مصدره من الداخل، بسبب سيطرة الاقتصاد العسكري على الاقتصاد المدني.

لذا فإذا كان تأثير الأزمة الأمنية المتمثلة في الحادي عشر من سبتمبر التي أدت إلى تقييد الحريات السياسية، فإن غياب المحددات الأساسية الاجتماعية التي أدت إلى الأزمة المالية، وهي: العقيدة، والقيم، والقوانين، فإن الأزمة المالية ستؤدي إلى إعادة النظر بالقضايا الاقتصادية؛ لإعادة تنظيمها بناء على أسس قانونية كانت أمريكا بحاجة إليها منذ أن كتب (ثيودور لوي) (Lowi) كتابه في نهاية السبعينيات «نهاية الليبرالية». فهل يمكن أن تطلب أمريكا من أوروبا دوراً ومساهمة عسكرية في ما يتعلق بأمن العالم الذي حصلت عليه

الوسائل، كما أن الموقف الأوروبي والروسي جاء بعد بدء المشروع الأمريكي، ولم يستمر هذا الدعم لوقت طويل، بما في ذلك (بريطانيا)؛ حيث قامت كل الدول بالانسحاب من المشروع الأمريكي في العراق.

وكذا تختلف الرؤية في التعامل مع أفغانستان وإيران، وهناك اختلاف في قضية التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي؛ لذا يمكن الافتراض بأن أمريكا وحيدة في الشرق الأوسط، وليست أحادية فهي لا تستطيع الاستمرار في ظل سياسة العالم (wait and see)، وبناء على هذه الافتراضات خاصة في ظل تراجع العلاقات الأمريكية - الأوروبية وتراجع دور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والتغيير في القيادات الأوروبية المتضمن اختلافات جوهرية في وجهات النظر حول

الكثير من القضايا الدولية، ومنها منطقة الشرق الأوسط مع أمريكا، ومنهج التعامل وتركيز أمريكا على أحادية تدعو أوروبا والعالم إلى اعتماد المنهج الأممي، مما يعطي فرصة استراتيجية للعالم العربي والإسلامي لإعادة صياغة العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الوضع الاقتصادي الأمريكي المتراجع في المشروع الأمريكي في المنطقة:

لا بد من أخذ الواقع الاقتصادي - الاجتماعي في أمريكا بعين الاعتبار، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تصدرت في الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب كقضية استراتيجية تهم الرأي العام، وجاءت القضايا الاجتماعية والاقتصادية في المرتبة الثانية، وهذا يعبر عن تغير جوهري في فكر الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن فترة إدارة بوش خلال الثماني سنوات الماضية شهدت تصدراً لتحديات السياسة الخارجية بما في ذلك الحرب على الإرهاب، والحرب على العراق سلّم الأولويات، واكتشف الأمريكيون أنهم يعيشون في حالة اقتصادية يرثى لها، خاصة في



وفقدان المبادرة والقيادة لدى أوروبا، ولدى الدول العربية والإسلامية.

ثانياً: عدم جدية القيادات العربية والإسلامية في إيجاد علاقات استراتيجية مع أوروبا، فنقطة الانطلاق لها هي أمريكا، وكل الدول العربية والإسلامية تعتبر أمريكا هي محور العلاقات الدولية، وأن العلاقات مع أوروبا ذات قيمة تكتيكية وغير مهمة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتصر على الاهتمام بالعلاقات معها.

ثالثاً: إن الخارطة السياسية في المنطقة التي تشمل نتائج السياسات الأمريكية قد أبقّت أوروبا في دور الشاهد غير الفاعل؛ لذا فإنه يمكن القول: إن العلاقات الأوروبية-الأمريكية ستبقى محكومة بالتبعية الأوروبية للسياسات الأمريكية في المنطقة.

ومستقبل العلاقات الأوروبية-الأمريكية، سيرتبط بالمنهج الذي ستتخذه الإدارة الجديدة، فرغم أن أوروبا تنتقد المنهج الأمريكي، لكنها لا تمتلك البديل أو الاستقلال في منهج التعامل في العلاقات الدولية.

والمنهج الذي ستستخدمه الإدارة الجديدة سيحدد طبيعة العلاقات الأوروبية-الأمريكية، وإذا ما اختارت إدارة (باراك أوباما) المنهج الأممي؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تقارب أوروبي-أمريكي يصلح كثيراً من التشوهات التي شابت العلاقات الأوروبية-الأمريكية في فترة إدارة (بوش).

ومن هنا، فإن ذلك سينعكس على العالم الإسلامي بالتخفيف من وطأة الحروب التي شنتها أمريكا عليه، مما سيدخل العلاقات -إذا استغلت الأنظمة العربية والإسلامية ذلك- إلى نوع من التوازن للتركيز على القضايا التي تهتم المواطن العربي والمسلم، إذا ما صدقت أوروبا في وعودها للعالم الإسلامي.

والمحددات التي نوقشت في الدراسة ستؤدي دوراً مهماً في صياغة أثر العلاقات الأوروبية-الأمريكية

مجاناً منذ خطة (مارشال)، علماً بأن أوروبا مرشحة لدخول مرحلة كساد اقتصادي مشابه لما حصل في أمريكا.

كما أن العالم يدفع إلى الدول النفطية حسب دراسة هوبروك (Holbrooke, 2008) (٢,٢) ترليون دولار سنوياً، تدفع منها أمريكا (١,٣) مليار دولار يومياً للدول المنتجة للنفط، أي ما يقدر بحوالي (٤٧٥) مليار سنوياً، مما يشكل تحديات إضافية للاقتصاد الأمريكي، خاصة التعامل مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول النفطية، وهذا يرشح توتر العلاقات الأوروبية والأمريكية مع دول الخليج العربي في ظل استفلال إيران للفراغ الاستراتيجي؛ مما سيشكل معضلة للعلاقات الأوروبية الأمريكية من جهة والعلاقات الأوروبية-الأمريكية مع العالم العربي من جهة أخرى.

والأزمة المالية والسياسية الدولية قد تدعو البعض إلى التركيز على ما بعد الهيمنة، وأهمية التعاون الأوروبي-الأمريكي في المنطقة، ودور دول الخليج العربي في مساعدة الدول الأوروبية وأمريكا مالياً. فهل يمكن أن تتخلى أوروبا عن أمريكا في ظل هذه الأزمة وتدعو أوروبا إلى تحالفات جديدة؟

النتائج:

تشير الورقة إلى عدد مهم من النتائج التي لا بد أن يأخذها صانع القرار في العالم العربي والإسلامي بعين الاعتبار، أثناء التخطيط الاستراتيجي؛ للعلاقات مع أوروبا وأمريكا، وكيفية استثمار العلاقات الأوروبية الأمريكية ودورها في المنطقة:

أولاً: يلاحظ افتقار الدول العربية والإسلامية للمبادرة وأخذ زمام الأمور، فهي تنتظر ما يحدث في العالم الخارجي، وقد توجت الانتخابات الأمريكية والاهتمام الأوروبي والعربي فيها هذا الأمر، خاصة أن العالم لا يستطيع أن يعيش دون أمريكا، وهذا تعبير واضح عن الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية،



Romero, Frederico. 2008. A Discussions of public opinion Trends in Transatlantic Relations. 83-Social Europe. Winter: 79

Sciolino, Elaine. 2007. "Sarkozy Outlines Foreign Policy for France." The New York Times (March 1, 2007)

Selden, Zachary. 2008. "Stabilization and Democratization: Renewing the Transatlantic Alliance. Parameters. Winter :85

- الشايحي، عبدالله. ٢٠٠٨م. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل- التدايعيات- المستقبل. المجلة العربية للعلوم السياسية. ١٩ : ٣١-٥٠.

- هياجنة، عدنان. ٢٠٠٧م. أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل. مجلة دراسات شرق أوسطية. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان الأردن. رقم ٤٠-٤١.

- هياجنة، عدنان. ٢٠٠٣م. الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي. في كتاب احتلال العراق: الأهداف- النتائج- المستقبل. سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢). مركز دراسات الوحدة العربية.

وانعكاساتها على العالم الإسلامي، ففي حين أدرك العالم الإسلامي أهمية الارتباط مع أمريكا، ولم يهتم استراتيجياً بالعلاقات مع أوروبا، كانت النتائج كارثية على المنطقة. وبناء على ذلك، فإن العالم الإسلامي يجب أن يوسع من خياراته بالانفتاح على أكثر من فاعل دولي هام في العلاقات الدولية.

المراجع :

Calabrese, John. 2005. Freedom on the March in the Middle East-and Transatlantic Relations on a New course? Mediterranean Quarterly. Fall: 64-42

Calleo, David P. 2007. The Atlantic Alliance in -a Global System. Asia-Pacific Review. 14(1) : 72 89

Cody, Edward. 2008. E.U. offers Road Map Policy with U.S. Washington Post. (November, 4): A3

Copper, Helene. 2007. "In U.S. Overtures to Foes, New Respect for Pragmatism." The New York Times (March 1, 2007)

Fakiolas, Tassos E. and Efstathios T. Fakiolas. 2006. Europe's , Division Over the war in Iraq . Perspectives on European Politics and Society. 311-7(3): 298

Bound to .2004/Kaye Dalia Dassa. 2003 Cooperate ? Transatlantic Policy in the Middle East. The Washington Quarterly. 27(1):179

Holbrooke.Richarl. 2008. " The Next President. (.Foreign Affairs". (Sept./Oct

Michta, Andrew A. 206. Transatlantic Troubles. 66-National Interest. 86: 62



معلومات إضافية

خريطة الطريق الدبلوماسية الجديدة للعلاقات الأوروبية الأمريكية

بعد عدد من اللقاءات والمشاورات الأوروبية التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨م، واستمرت حتى ٣ نوفمبر ٢٠٠٨م أقر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، وثيقة ما يُعرف بخريطة الطريق الدبلوماسية الجديدة للتعامل بين التكتل الأوروبي والولايات المتحدة.

وتتضمن خطة العمل الأوروبي المقترحة مع الإدارة الأمريكية الجديدة -والتي من المفترض أن تكون قد أرسلت للرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما- خمسة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: إصلاح مؤسسات التعامل المتعدد الأطراف، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي.

المحور الثاني: الموقف في الشرق الأوسط، الذي يشمل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والموقف في العراق، والملف النووي الإيراني.

المحور الثالث: إدارة الوضع في أفغانستان، والعلاقات مع باكستان.

المحور الرابع: العلاقات مع روسيا، والحوار مع آسيا، وهو عنصر تم إضافته مؤخراً؛ بسبب تداعيات الأزمة النقدية والمالية العالمية.

المحور الخامس: توظيف انتخاب السيناتور باراك أوباما رئيساً جديداً في البيت الأبيض لإعادة هيكلة مختلف جوانب العلاقات بين ضفتي الأطلسي، والتأكيد على قدرة واستعداد الأوروبيين لإطلاق مبادرات محددة للمشاركة في إدارة الشؤون الدولية.

وقال وزير خارجية فرنسا برنار كوشنر عند الإعلان عن هذه الوثيقة -التي تتكون من ست صفحات-: إن الاتحاد الأوروبي يأمل في توثيق العلاقات مع الإدارة الجديدة، وأن «ثمة حاجة لفتح صفحة جديدة في تآلف عالمي، وتوازن عالمي، وتغيير عالمي».

وفي إشارة إلى أهمية التعاون بين الجانبين، والتخلي عن الأحادية، قال كوشنر: «لقد تغيرت العصور. أعتقد أن القرارات أحادية الجانب التي تحاول تسوية مشكلات العالم ستكون أكثر صعوبة في اتخاذها... الطبيعة المتطورة بسرعة للعولمة، بالإضافة إلى الأزمة المالية أظهرت أنه لا يمكن لأي دولة أن تفرض إرادتها على العالم... ستبقى الولايات المتحدة دولة مهمة للغاية. لا أقول قوة مهيمنة لكن قوة عظيمة».

وذكرت مصادر أوروبية أن الأوروبيين يهدفون في هذه المرحلة إلى استقراء موقف الإدارة الأمريكية الجديدة إدراكاً منهم بضخامة التحديات التي تواجه الرئيس الأمريكي المنتخب داخلياً وخارجياً؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية، وصعوبة الموقف في أفغانستان.

العلاقات الأوروبية الأمريكية على ضوء نتائج الانتخابات الأمريكية:

ظهر بوضوح في تصريحات الزعماء الأوروبيين تعليقاً على فوز باراك أوباما في الانتخابات الأمريكية أن استمرار وزيادة التعاون الأمريكي الأوروبي من الأولويات المنتظرة من الإدارة الأمريكية الجديدة.



وفيما يلي بعض تصريحات المسؤولين الأوروبيين:

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي:

«في وقت تحيق فيه الاضطرابات والشكوك بالعالم عبّر الشعب الأمريكي.. المخلص للقيم التي حددت دومًا الهوية الأمريكية.. بقوة عن إيمانه بالتقدم والمستقبل».

«وفي الوقت الذي علينا أن نواجه فيه تحديات هائلة معًا زاد انتخابكم الأمل في فرنسا وأوروبا وما ورائهما».

وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير:

إن «فرنسا وأوروبا والمجتمع الدولي تحتاج حيوية (أوباما)، ورفضه للظلم، وتصميمه على المضي قدمًا لبناء عالم أكثر أمنًا، أكثر عدلاً وأكثر استقرارًا... إن فرنسا والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل عن كثب مع باراك أوباما وإدارته ضمن إطار تجديد الشراكة عبر الأطلنطي؛ لمواجهة القضايا العالمية الأهم في الوقت الراهن».

رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون:

«خاض باراك أوباما حملة ملهمة أعطت مزيدًا من الطاقة للسياسة بقيمه التقدمية، وبرؤيته المستقبلية. أعرف باراك أوباما، وننتشارك في كثير من القيم. لدينا تصميم لإثبات أن الحكومة يمكن أن تعمل لمساعدة الشعب على نحو ملائم في تلك الأوقات الصعبة التي تواجه الاقتصاد العالمي».

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل:

«العالم يواجه تحديات ملموسة مع بداية فترتكم. وأنا مقتنعة تمامًا بأن أوروبا والولايات المتحدة ستعملان معًا عن كثب، وبروح ثقة متبادلة؛ لمواجهة المخاطر والأخطار الجديدة، وستتوازن الفرص التي يتيحها عالمنا».

نائب وزير الخارجية الروسية جريجوري كاراسين:

«الأنباء التي تصلنا عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية تظهر أن لكل حق الأمل في توجهات أمريكية جديدة بشأن كل القضايا الأكثر تعقيدًا، بما في ذلك السياسة الخارجية، ومن ثم العلاقات مع روسيا الاتحادية أيضًا».

رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو:

«نحن بحاجة إلى تغيير الأزمة الراهنة، وتحويلها إلى فرصة جديدة. نحن بحاجة إلى اتفاق جديد لعالم جديد. أمل بكل إخلاص أنه بقيادة الرئيس أوباما ستضم الولايات المتحدة الأمريكية جهودها إلى أوروبا لدفع هذا الاتفاق الجديد قدمًا. من أجل مصلحة مجتمعاتنا ومصلحة العالم».

رئيس وزراء هولندا يان بيتر بالكنده:

«الحاجة إلى تعاون أوروبا والولايات المتحدة أكبر من أي وقت مضى. بالتعاون فقط بين ضفتي المحيط نتمكن من مواجهة تحديات العالم».

وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني:

«أوروبا التي تحتفل (بفوز) أوباما يجب أن تعرف أنها ستكون مطالبة بأن تكون منتجة للأمن لا مستهلكة له



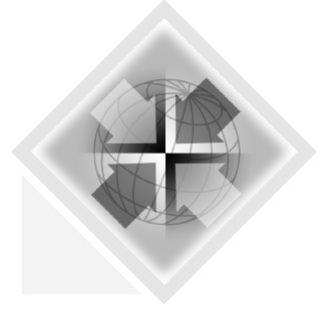
فقط. أعتقد أن أوباما سيدعونا وعن حق لأن نتحمل مسؤولياتنا بجدية أكبر).

وتشير تصريحات وزير الخارجية الإيطالي إلى الاعتقاد السائد بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستسعى إلى مقايضة أي تنازلات محددة للأوروبيين بحجم المساهمة الأوروبية المباشرة على الصعيد المالي في إدارة الأزمة المالية، وعلى الصعيد العسكري في إدارة عدد من الملفات الحيوية.

المصادر:

- وكالة الأنباء السعودية (واس)، خمس أولويات تواجه العلاقات الأوروبية الأمريكية، ١ نوفمبر ٢٠٠٨م.
- وكالة أنباء رويترز، الاتحاد الأوروبي يصوغ خطاباً للرئيس الأمريكي الجديد، ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م.
- وكالة أنباء رويترز، ما قاله زعماء العالم عن فوز أوباما، ٥ نوفمبر ٢٠٠٨م.

مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية



د. نورهان الشيخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

مثلت أزمة أوسيتيا الجنوبية وتفاعلات الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة في إطارها ترجمة واضحة لمقولات المدرسة الواقعية، واهتمامها المبالغ فيه بمفهوم القوة، وهي النظرية التي أحيتها السياسة الأمريكية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وازدادت بعد أحداث ١١ سبتمبر، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق.

إن المتتبع لنمط توزيع القوة في النظام الدولي يلحظ مروره بمراحل عدة، تغير خلالها هيكل النظام والقوى الفاعلة فيه، فما بين حقبة من سيطرة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية إلى حقبة تميزت بسيطرة أوروبية واضحة في إطار نظام دولي متعدد القوى، ثم تراجع الهيمنة الأوروبية، وتبلور نظام ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، حتى مطلع التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وانهيار الاتحاد السوفييتي لينتهي الأمر بالتحول إلى نظام عالمي جديد أحادي القطبية.

وبدا واضحاً في ظل هذا النظام اختفاء التناقض الأيديولوجي، وتطوير مظلة من التفاهم الاستراتيجي بين القوى الكبرى فيما تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبرز الدين كأحد عوامل الصراع الدولي، وعاد الاستعمار في صورته التقليدية، وتسارعت سباقات التسلح على المستويين الإقليمي والدولي.

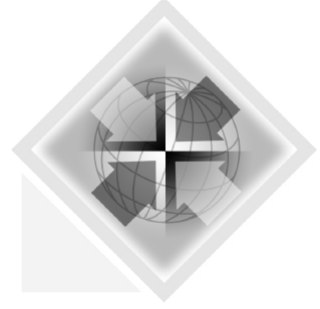
ومع تنامي القدرات العسكرية لروسيا والصين، ترسخ الاعتقاد بأن التفوق النووي الأمريكي سوف يتراجع بوضوح خلال العقدين القادمين، الأمر الذي سيؤثر حتماً على ميزان القوى العالمي، ويضع قيوداً تحد من قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على الصعيد الدولي.

وجاءت المواجهة الروسية الجورجية الأخيرة لتمثل نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه؛ لما لها من دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه.

فقد جاء السلوك الروسي حاسماً دبلوماسياً وعسكرياً على نحو لم تتوقعه القيادة الجورجية، وحقق المصالح والأهداف التي حددتها القيادة الروسية، وفي مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها.

وأكدت هذه المواجهة أن روسيا قد عادت من جديد إلى مصاف القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وبدأت تظهر إرهابات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دوراً مهماً وفعالاً في الشؤون الدولية والإقليمية.

مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية



د. نورهان الشيخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة :

تتفق أدبيات العلاقات الدولية على تعريف النظام الدولي بأنه ذلك الترتيب البنوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس، وفقاً لقدراتهم المختلفة (الاقتصادية، والعسكرية والسياسية، والجغرافية والديموجرافية، والثقافية)، ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها، واستقر العمل بها.

ورغم تعدد النظريات والمقاربات التي حاولت فهم وتحليل النظام الدولي والتفاعلات فيما بين الفاعلين الرئيسيين فيه، فإن السياسة الأمريكية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي أدت إلى إحياء النظرية الواقعية في دراسة العلاقات الدولية بقوة. فقد ظهرت مجموع من الأدبيات التي أعادت طرح النظرية الواقعية ومقولاتها الأساسية، لاسيما في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، ودورها على الصعيد الدولي. وقد ازداد هذا التوجه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في أفغانستان ثم احتلالها للعراق.^(١)

(١) W. David Clinton (ed.), *The Realist tradition and Contemporary International Relations*, (Baton Rouge: Louisiana State University Press), 2007

Michael C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*, (Cambridge: Cambridge University Press) 2005

Jack Donnelly, *Realism and international relations*, (Cambridge: Cambridge University Press), 2000

Condoleezza Rice, *Rethinking the National Interest: American Realism for a New World*, *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 4, July/August 2008

Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (eds.), *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War*, (New York: Columbia University Press), 1999

John A. Vasquez, *The Power of Power Politics : From Classical Realism to Neotraditionalism*, (Cambridge: Cambridge University Press), 1998

.Diana Schaub, *Machiavelli's realism*, *The National Interest*, no. 53, Fall 1998

.Benjamin Frankel (ed.), *Realism: Restatements and Renewal*, (Portland: Frank Cass), 1997

.Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism*, (New York: W. W. Norton), 1997

.Roger D. Spegele, *Political Realism in International Theory*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1996

.Benjamin Frankel (ed.), *Roots of Realism*, (London: Frank Cass), 1996

Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *Controversies in International Relations Theory : Realism and the Neoliberal Challenge* (New York: St. Martin's Press), 1995

Dan Reiter, *Learning, Realism, and Alliances: The Weight of the Shadow of the Past*, *World Politics*, vol. 46, no. 4, July 1994



الصراع من أجل القوة هو السمة المميزة للنظام الدولي، وأكد على شرعية هذا الاستخدام في ظل غياب السلطة المحتكرة للاستخدام الشرعي للقوة في النظام الدولي، كما طرحها ماكس فيبر على صعيد الدولة.^(٤)

وتتمثل المقولات الأساسية للنظرية الواقعية فيما يلي:

١- أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، فيما اصطلح على تسميته Power Politics. ويتضمن ذلك الحفاظ على قوة الدولة القائمة، والسعي لتعظيم هذه القوة وزيادتها. ولا شك أن التنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منهم أعداء محتملين، إن لم يكونوا فعليين. كما يتضمن ذلك استخدام قوة الدولة وتوظيفها للتأثير على فاعلين آخرين، ودفعهم إلى تبني موقف أو سلوك ما أو الامتناع عن فعل ما.

٢- أن العلاقات بين الدول يحكمها توازنات القوى القائمة بينها. ومستوى قوة الدولة يتحدد بمستوى القدرات التي تتمتع بها (عسكرية، اقتصادية، سياسية، جغرافية، وديموجرافية). وتُقاس قوة الدولة بمجمل هذه القدرات، وتظل العبرة بالرغبة أو الإرادة السياسية في استخدامها وتوظيفها. ويرى مفكرو النظرية الواقعية أن الدولة يجب أن تكون هجومية، وأن توسعها الخارجي لا يجب أن يوقفه سوى التوازنات مع القوى الأخرى في النظام الدولي. وربما الحرب الاستباقية أو الوقائية الأمريكية ترجمة واضحة لهذه المقولة.

٣- أن النظام الدولي نظام فوضوي؛ حيث لا توجد سلطة عليا تضبط حركة الدول والتفاعلات فيما بينها.

٤- أن الدول هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي؛ حيث تميل النظرية الواقعية إلى التقليل من أهمية الفاعلين الآخرين، لاسيما المنظمات الدولية والإقليمية.

Raymond Aron, What Is a Theory of International (٤) Relations?, Journal of International Affairs, vol. xxi, no.2, 1967

وترجع النظرية الواقعية بجذورها إلى كتاب ثوسيددس في القرن الرابع قبل الميلاد عن الحرب بين أثينا وإسبرطة، وتوازن القوى وتأثيره على العلاقات فيما بينهما، ومقولته الشهيرة في هذا الإطار: «القوي يفعل ما تتحبه له قوته، والضعيف يقبل ما يجب أن يقبله». كما يعتبر كتاب ميكافيللي «الأمير» في مطلع القرن السادس عشر، وفضله بين السياسة من ناحية والأخلاق والدين من ناحية أخرى، رافداً فكرياً أساسياً للمدرسة الواقعية. أما على الصعيد الممارسة السياسية فقد كان بسمارك، مؤسس دولة الوحدة الألمانية والمستشار الألماني (١٨٦٢ - ١٨٩٠م)، أول من طرح مفهوم Real Politik من خلال سياساته وسلسلة الأحلاف البسماركية التي دشنها خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر.

وقد تطورت النظرية الواقعية، وسيطرت على دراسة وتحليل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بفضل إسهامات مجموعة من المفكرين الأوروبيين كان في مقدمتهم Edward Hallett Carr الذي انتقد التيار المثالي في دراسة العلاقات الدولية، وتركيزه على القانون الدولي، والأخلاقيات، والمنظمات الدولية.^(٥) كذلك Hans Morgenthau، وكتابه «Politics Among Nations» عام ١٩٤٨م، والذي أرسى فيه مفاهيم ومقولات المدرسة الواقعية، ويعتبر التأصيل الأول الحقيقي لها.^(٦) أيضاً كتابات المفكر الفرنسي Raymond Aron الذي رأى أن

Robert Jervis, Hans Morgenthau, Realism, and the Study of International Politics, Social Research, vol. 61, no.4, Winter 1994

John P. McCormick, Addressing the Political Exception: Machiavelli's «Accidents» and the Mixed Regime, American Political Science Review, vol. 87, no. 4, December 1993

Roland S. Homet, Jr., The New Realism: A Fresh Beginning In U.S.-Soviet Relations, (New York: Harper .Collins), 1990

An :1939-E. H. Carr, The Twenty-Years Crisis, 1919 (٢) Introduction to the Study of International Relations, . (London: Macmillan), 1939

Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, (New (٣) York: Knopf) 1948



أولاً: تطور النظام الدولي:

إن تتبع نمط توزيع القوة في النظام الدولي يُظهر مروره بمراحل عدة، تغير خلالها هيكل النظام والقوى الفاعلة فيه. فعقب حقبة من سيطرة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، التي وصلت حدودها وسط أوروبا، على السياسة الدولية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي؛ كان صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م إيذاناً ببدء حقبة جديدة تميزت بسيطرة أوروبية واضحة في إطار نظام دولي متعدد القوى، لعبت فيه فرنسا دوراً محورياً خلال القرن الثامن عشر، وحتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م. فقد أدت تسويات فيينا إلى تحجيم فرنسا في مقابل صعود دور القوى الأوروبية الأخرى: بريطانيا والنمسا، وروسيا وبروسيا. بل إن الأخيرة اكتسبت دوراً مهماً في السياسة الدولية بعد نجاح قائدها بسمارك في توحيد الممالك الألمانية تحت لوائها،

وإعلان قيام ألمانيا الموحدة في عام ١٨٧١م.^(٥)

ورغم استمرار النظام الدولي متعدد القوى خلال النصف الأول من القرن العشرين إلا إن هذه الهيمنة الأوروبية على الشؤون الدولية تراجعت نسبياً مع صعود دور كل من اليابان والولايات المتحدة، وبروزهما كقوتين فاعلتين في النظام الدولي، وهو الأمر الذي تؤكد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.^(٦)

ولقد أدى مسار الحرب العالمية الثانية وتداعياتها إلى خروج ألمانيا واليابان وإيطاليا من حلبة التنافس الدولي، وتبلور نظام ثنائي القطبية برز فيه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كقوتين قائمتين وقابضتين على

٥- أن كل دولة فاعل رشيد Rational؛ حيث تحكم السياسات التي تتبعها سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية. وأن الهدف الأساسي لأي دولة هو تحقيق أمنها. فالسياسة لا تحدها الأخلاق وإنما المصلحة، وأنه لا يوجد عداء دائم ولا صداقة دائمة، وإنما مصلحة دائمة.

٦- أن التناقض في المصالح بين الدول أمر لا مفر منه، ومن ثم فإن النزاع بينها أيضاً لا مفر منه. وأنه لا وجود لانسجام دائم في المصالح كما يدعي المثاليون، وتؤكد التجارب التاريخية ذلك. وإنما قد يحدث تلاقح للمصالح في مرحلة ما، الأمر الذي يؤدي إلى قيام تحالفات بين الدول، واستمرار هذا التحالف رهن باستمرار الانسجام في المصالح.

ومن الواضح اهتمام المدرسة الواقعية المبالغ فيه بمفهوم القوة، والاعتماد عليه كمتغير واحد في تفسير العلاقات الدولية. فهي تقدم تفسير شبه أحادي الأبعاد للعلاقات الدولية، وتهمل متغيرات أخرى، منها صانع القرار وإدراكه، وبيئته النفسية وغيرها من العوامل.

وقد مثلت أزمة أوسيتيا الجنوبية وتفاعلات الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة في إطارها ترجمة واضحة لمقولات المدرسة الواقعية.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل تأثير أزمة أوسيتيا الجنوبية على النظام الدولي ومستقبله، وذلك في ضوء المفاهيم الثلاثة التي طرحتها المدرسة الواقعية، على النحو السابق بيانه تفصيلاً، وهي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية. ويتضمن ذلك ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: تطور النظام الدولي مع التركيز على واقع النظام الدولي الحالي.

ثانياً: أزمة أوسيتيا الجنوبية في ضوء أهمية منطقة القوقاز، ومصالح القوى الكبرى بها.

ثالثاً: مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

J.A.R. Marriott, A History of Europe, from 1815 to 1939, London: Methuen, 1963

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

Jerome Blum, Rondo Cameron, and Thomas G. Barnes, The European World, (Boston: Little, Brown and Company), 1966



هذا النظام. فالبعض أفرط في التفاؤل، واعتبره مولد نظام متعدد القوى أكثر ديمقراطية وتمسكاً بمبادئ العدالة والقانون الدولي، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته، في إطار ما اصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض الآخر كان أكثر واقعية؛ حيث رأى أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام

الحضارات أمرٌ لا مفر منه.^(٨)

والواقع أن هذا الاختلاف كان طبيعياً، فكل ما شهدته حقبة التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة لم يكن سوى مرحلة انتقالية في النظام

العالمي تبلورت ملامحها، ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق،^(٩) وتتمثل أهم هذه الملامح في مجموعة من السمات:

أولها: يتعلق بهيكل النظام الدولي، والذي بدأ

Anne-Marie Slaughter, A New World Order. (٨) (Princeton : Princeton University Press), 2004
Stephen Gill, Power and Resistance in the New World Order. (New York: Palgrave Macmillan), 2003
Hélio Jaguaribe and Alvaro de Vasconcelos(eds.), The European Union, MERCOSUL, and the New World Order. (London: Cass), 2003
Gordana Yovanovich (ed.), The New World Order: Corporate Agenda and Parallel Reality, (Montréal : McGill-Queen's University Press), 2003
Hafeez Malik (ed.), The Roles of the United States, Russia, and China in the New World Order, (New York : St. Martin's), 1997
K.R. Dark and A.L. Harris, The New World and the New World Order: US Relative Decline, Domestic Instability in the Americas, and the End of the Cold War, (New York: St. Martin's Press), 1996

Francis A. Boyle, Destroying World Order : U.S.(٩) Imperialism in the Middle East before and After .September 11, (Atlanta, GA : Clarity Press), 2004

مقاليد هذا النظام، في إطار تناقض أيديولوجي حادّ بينهما، وتنافس استراتيجي، وسباق تسلح نووي وتقليدي فيما عُرف بالحرب الباردة. وخلال تلك الفترة انقسمت أوروبا إلى معسكرين أساسيين: الأول شرقي اشتراكي يقوده الاتحاد السوفييتي، والثاني غربي رأسمالي تقوده الولايات المتحدة، هذا إلى جانب الجمع الأكبر من الدول النامية الصغيرة والمتوسطة التي انضم معظمها إلى حركة عدم الانحياز، التي تأسست في الخمسينيات من القرن الماضي، وإن تأرجحت سياساتها وتحالفاتها الفعلية ما بين المعسكرين.^(٧)

منذ مطلع التسعينيات تضافرت عوامل عدة أدت إلى انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد.

ومنذ مطلع التسعينيات تضافرت عوامل عدة أدت إلى انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد. ففي

أغسطس ١٩٨٩م بدأ سقوط النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية الواحد تلو الآخر. وفي عام ١٩٩٠م أُعيد توحيد الألمانيّتين بمقتضى اتفاقية موسكو في سبتمبر، ثم إعلان نيويورك في أكتوبر. وفي ١٩ نوفمبر من نفس العام وقّع أعضاء حلفي وارسو والأطلنطي معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي اعتُبرت آنذاك شهادة وفاة الحرب الباردة.

كما شهدت القضايا الإقليمية تعاوناً غير مسبوق بين القوتين العظميين، لاسيما في أزمة الخليج الثانية التي تفجرت باجتياح العراق للكويت في مطلع أغسطس ١٩٩٠م. وساد الاعتقاد، خطأً، بأن الأمم المتحدة أصبحت تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في القضايا الدولية. ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١م ليكفل كل هذه التطورات، وليدعم الاعتقاد بالتحول إلى نظام عالمي جديد.

وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Power, ((London: Fontana Press, 1989



الدولي، وحدود سقف المواجهة التي كانت قائمة بينها وبين الولايات المتحدة، والتي عادة ما كانت تقتصر على السلوك اللفظي والدبلوماسي دون أن تتجاوزها إلى المواجهة المباشرة عسكرية كانت أو غير عسكرية.

أما العملاقان الآسيويان: الصين واليابان؛ فإن جُل اهتمامهما ينصرف إلى محيطهما الإقليمي ومجالهما الحيوي المباشر، ولم تمارس أيّ منهما على مر التاريخ دورًا فاعلاً إلا في هذا الإطار. وسوف تتركز المواجهة بينهما وبين الولايات المتحدة مستقبلاً على مصالحهما الاقتصادية والتجارية، والقضايا الإقليمية التي تمسها مباشرة.

ثانيها: اختفاء التناقض الأيديولوجي، وتطوير مظلة من التفاهم الاستراتيجي بين القوى الكبرى، واستمرار توازنات القوى كمحدد أساسي للعلاقات والتحالفات القائمة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، إلى جانب المصالح المتبادلة التي أصبح لها دور محوري أيضاً في هذا الإطار. فمما لا شك فيه أن تزايد الاختلافات ووضوح التناقضات بين القوى الكبرى يعطي الدول المتوسطة والصغرى في النظام حرية أكبر للحركة، وقدرة أكبر على المناورة، إلا إنه في ظل النظام الدولي القائم لا توجد مثل هذه التناقضات بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. فجميعها، بما في ذلك روسيا والصين، لها مصالحها وتفاهماتها مع الولايات المتحدة.

صحيح أن هذا أوضح ما يكون في حالة الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط عضويًا واستراتيجيًا بالولايات المتحدة، وكذلك اليابان التي مازالت تحت النفوذ الأمريكي المباشر منذ الحرب العالمية الثانية. إلا إن روسيا والصين ورغم ما يبديه البلدان من آن لآخر من استياء من الهيمنة الأمريكية واختلاف في المواقف مع الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا الدولية والإقليمية، بل وإصدارهما بيانين مشتركين الأول عام ١٩٩٧م، والثاني في يوليو ٢٠٠٥م تضمننا نقدًا صريحًا ومباشرًا لمحاولة دولة واحدة الهيمنة والانفراد بزعامة العالم، والتأكيد على أهمية تعدد القوى في النظام العالمي

واضحًا أنه أحادي القطبية. فهناك قوة عظمى واحدة، وهي الولايات المتحدة، تحتل مكان الصدارة بين القوى الكبرى، وذلك بفعل عوامل عدة: فمن ناحية تمتلك الولايات المتحدة قدرات كبيرة ليس فقط جغرافيًا وديموجرافيًا، وإنما اقتصاديًا وعسكريًا أيضًا. ومن ناحية أخرى، لديها رؤية وإرادة سياسية للعب دور محوري وحاسم في كافة القضايا الدولية والإقليمية، وأن تكون هي الفاعل الأوحد أو على الأقل الأساسي والحقيقي في هذه القضايا.

يلي القطب الأوحد عدد من القوى الكبرى، التي ربما لا تقل كثيرًا من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة، بل إن بعضها يفوقها في بعض القدرات الجغرافية والديموجرافية، ولكن ليس لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذ دولي مهيمن. ولعل النموذج الواضح على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي يُعتبر بدوله السبعة والعشرين عملاقًا اقتصاديًا له سياساته ونظمه المشتركة الواضحة والمحددة على الصعيد الاقتصادي، إلا إنه يفتقد إلى الرؤية والإرادة المشتركة على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية. ورغم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه؛ فإن الاتحاد الأوروبي مازال بعيدًا عن كونه فاعلاً دوليًا واحدًا على الصعيد الدولي، وذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الأبعاد السياسية والاستراتيجية والأمنية.

ولقد برز ذلك واضحًا في أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث انقسمت دول الاتحاد الأوروبي على نحو حاد بين مؤيد بل ومشارك في العمليات العسكرية والاحتلال، وهو التوجه الذي تزعمته بريطانيا؛ وفريق آخر معارض ومندد بهذا الاحتلال، وهي الحملة التي قادتها فرنسا وألمانيا. وبرز هذا الانقسام أيضًا خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية ما بين متفهم لموقف روسيا ومعارض له.

وهذا القول ينطبق أيضًا على روسيا الاتحادية قبل أزمة أوسيتيا الجنوبية؛ نظرًا لحدود دورها على الصعيد



البشرية منذ ذلك الحين حروباً أو صراعات ذات أسباب أو صبغة دينية مباشرة. إلا إن وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الاحتلال الأمريكي للعراق على أنها «حرب صليبية جديدة»، وتأكيد وزير خارجيته كولين باول هذا الوصف في مناسبة أخرى، ثم إعلان رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني «أنها حرب على الإسلام» الذي لا يلبي - من وجهة نظره - حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية.

كذلك أزمة الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول -صلى الله عليه وسلم-، ووصف جورج بوش لمحاولة تفجير طائرات في بريطانيا تم إحباطها في أغسطس ٢٠٠٦م بأنها جزء من الحرب مع «الفاشيين الإسلاميين الذين يستخدمون أي سبيل لتدمير من يحبون الحرية منا، من أجل إيذاء أمتنا». ثم اقتباس بابا الفاتيكان في محاضرة له في سبتمبر من نفس العام بجامعة ريجينسبورج الألمانية لحوار دار في القرن الرابع عشر بين إمبراطور بيزنطي ومثقف فارسي حول دور «نبي الإسلام»، ووصفه للرسول -صلى الله عليه وسلم- فيها بأنه «لم يأت إلا بما هو سيئ وغير إنساني؛ زاعماً نشر الدين الإسلامي بحد السيف، وأن العقيدة المسيحية تقوم على المنطق، لكن عقيدة الإسلام تقوم على أساس أن إرادة الله لا تخضع للعقل أو المنطق».

مثل هذه التصريحات والمقولات أثارَت في كل مرة احتجاجات واسعة في العالم الإسلامي، تضمنت أعمال عنف أعادت للأذهان بعضاً من مشاهد الصراعات والحروب الدينية في أوروبا، وأثارت العديد من التساؤلات حول مدى القدرة على احتواء حالة الغضب في الشارع الإسلامي، وإمكانية تطورها إلى ما هو أعمق وأخطر من الغضب والاستياء الشعبي، لا سيما مع إصرار بعض قيادات الغرب على التعامل مع الإسلام كأيدولوجية وليس كدين سماوي يتبعه ١,٥ مليار شخص في جميع أنحاء العالم.

الجديد، إلا إن هذا يأتي في إطار توجه عام حاكم لعلاقات البلدين بالولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى التعاون والاتفاق منه إلى التناقض والاختلاف. كما أنه عادة ما يأتي دفاعاً عن مصالح مباشرة لهذه الدول اقتصادية كانت أو أمنية.

ثالثها: التراجع الواضح في دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية. وقد ارتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بالهيمنة الأمريكية، وتجاوز الولايات المتحدة لكل ما قد يعيق تنفيذ مخططاتها وسياساتها، حتى وإن كانت الأمم المتحدة ذاتها التي من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بمعناهما الواسع. ولعل النموذج الصارخ لذلك هو احتلال الولايات المتحدة للعراق بقرار منفرد أحادي الجانب بعد فشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها التدخل العسكري في العراق؛ نتيجة معارضة كل من روسيا وفرنسا والصين لذلك. وبدلاً من أن تتصاع الولايات

المتحدة لرأي الأغلبية في مجلس الأمن تجاهلت ذلك تماماً، وقامت باحتلال العراق بقرار منفرد. صاحب ذلك انتهاكات صريحة ومعلنة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي مثل ردةً وصدمةً لأطروحات

حقبة التسعينيات التي سادها التفاؤل بشأن مزيد من الالتزام الدولي بالمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب، لاسيما أنها صدرت من الولايات المتحدة التي ارتدت طويلاً عباءة النضال دفاعاً عن حقوق الإنسان.

رابعها: بروز الدين كأحد عوامل الصراع الدولي بعد غياب دام قروناً طويلة. فمنذ حرب الثلاثين عاماً والتي بدأت بثورة البروتستانت ضد حاكمهم الكاثوليكي في إحدى الولايات الألمانية، وامتدت لتصبح حرباً دولية بين النمسا وأسبانيا من جانب، وفرنسا والسويد من جانب آخر، وانتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨م الذي كان علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية. فلم تشهد

بدلاً من أن تتصاع الولايات المتحدة لرأي الأغلبية في مجلس الأمن تجاهلت ذلك تماماً، وقامت باحتلال العراق بقرار منفرد.



على ذلك، وتطويرها التكنولوجية العسكرية القادرة على تفريغ المشروع الأمريكي من جدواه؛ حيث تمكنت روسيا في أبريل ٢٠٠٤م من إطلاق صاروخ توبول-إم (إس إس -٢١٢) ثم (أر إس ٢٤) متعددة الرؤوس في ٢٩ مايو ٢٠٠٧م القادر على اختراق الدرع الأمريكي المزمع إنشاؤه.

على صعيد آخر، تشهد القدرات العسكرية الصينية طفرات ملحوظة، واتجاهاً متزايداً لتطوير التكنولوجيا العسكرية بالتعاون مع روسيا، وبدرجة أقل إسرائيل التي تعتبر البوابة الخلفية لحصول الصين على التقنية الغربية.

وقد عبر بعض المحللين الأمريكيين عن قلقهم من تنامي القدرات العسكرية لروسيا والصين، وأشار البعض إلى أن التفوق النووي الأمريكي على وجه الخصوص سوف يتراجع بوضوح خلال العقد القادمين، الأمر الذي سيؤثر حتماً على ميزان القوى العالمي، ويضع قيوداً على قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على الصعيد الدولي.^(١١)

ورغم كون المواجهة الروسية الجورجية في أغسطس ٢٠٠٨م أزمة إقليمية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه.

ثانياً: أزمة أوسيتيا الجنوبية:

أوسيتيا الجنوبية هي جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية جورجيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي استقلت عنه مع تفككه في عام ١٩٩١م. وتبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كم^٢ (حوالي ٧,٥ من مساحة جورجيا)، ويقطنها حوالي ٧٠ ألف نسمة معظمهم من الروس. وتقع أوسيتيا الجنوبية في قلب منطقة القوقاز

كما أنها دعمت لدى البعض فكرة الصدام بين الحضارات التي طرحها صموئيل هنتنغتون،^(١٠) وأن الإسلام أصبح هو العدو الأول للغرب بعد سقوط الشيوعية، وهزيمتها بانحياز الاتحاد السوفيتي، وأن الصراع في النظام الدولي الحالي والمستقبلي سيكون صراعاً بين الحضارتين الإسلامية والغربية.

خامساً: عودة الاستعمار في صورته التقليدية. فعلى مدى نصف قرن منذ بدء حركات التحرر الوطني مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق ساد الاعتقاد بأن الاحتلال العسكري المباشر كان مرحلة تاريخية انقضت دون عودة، إلا إن احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م بهدف أساسي وهو السيطرة على ثرواته النفطية، وتأمين احتياجاتها من الطاقة، كان إيذاناً بعودة الاستعمار الغربي على نحو سافر، وإن حروب وصراعات المستقبل سوف تتمحور حول إمدادات النفط والغاز، وتتركز حيث مناطق إنتاجهما وتصديرهما.

سادساً: عودة سباقات التسلح على المستويين الإقليمي والدولي، رغم الحديث عن التطور غير المسبوق في محادثات نزع السلاح، والحد من انتشار الأسلحة النووية. فالتفجيرات النووية التي أجرتها الهند، ثم باكستان في أواخر التسعينيات، ثم إعلان كوريا الشمالية عن امتلاكها السلاح النووي، وسعي إيران لامتلاك قدرات نووية قد تؤهلها لامتلاك أسلحة نووية في المستقبل القريب يؤكد الاتجاه نحو عودة سباقات التسلح بصورة واضحة بين القوى الإقليمية الكبرى. بل وأيضاً ولكن على نحو أقل تصعيداً وأكثر هدوءاً بين القوى الدولية الكبرى.

ولعل الاتفاقات التي أبرمتها الولايات المتحدة في ٨ يوليو و ١٤ أغسطس ٢٠٠٨م مع كل من التشيك وبولندا بشأن إقامة الدرع المضاد للصواريخ، ورد فعل روسيا الاتحادية

Bradley A. Thayer and Thomas M. Skypok. Russia. (١١) Goes Ballistic. The National Interest, no. 97, September/October 2008

Samuel P. Huntington. The Clash of Civilizations. 10 (١٠) and the Remaking of World Order, (London : Free) 2002



حلف شمال الأطلسي، وذلك قبل إعادة طرح الموضوع في قمة الحلف المقررة في ديسمبر ٢٠٠٨م؛ حيث تمت الإشارة إلى ذلك في قمة الحلف في أبريل ٢٠٠٨م التي ناقشت قبول جورجيا في عضويته. فقد اعترض عدد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتهم ألمانيا على انضمام جورجيا للحلف ليس فقط لعدم إثارة غضب روسيا، وإنما لعدم تمتع جورجيا بمقومات الانضمام للحلف، وأهمها التمتع بالاستقرار الداخلي، حتى لا يتورط الحلف حال انضمامها مستقبلاً في صراع داخلي.

ثانياً: الاعتقاد بأن القدرات العسكرية الجورجية التي تطورت على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل أصبحت كافية لمواجهة القوات الأوسيتية الجنوبية والدعم الروسي لها. ففي ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م أعلنت الولايات المتحدة عن بدء برنامج GTEP لدعم القدرات الجورجية في مواجهة «الإرهاب»، وتضمن ذلك التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتدريب الضباط والجنود. هذا إلى

في ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م أعلنت الولايات المتحدة عن بدء برنامج GTEP لدعم القدرات الجورجية في مواجهة «الإرهاب»، وتضمن ذلك التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتدريب الضباط والجنود.

جانب المناورات المشتركة بين الجانبين، ومنها تلك التي عُقدت قبل القصف الجورجي لأوسيتيا مباشرة؛ حيث بدأت في ١٤ يوليو ٢٠٠٨م لمدة ثلاثة أسابيع، وشارك فيها ١٢٠٠ جندي أمريكي، و ٨٠٠ جندي جورجي، انطلاقاً من قاعدة فازيان Vaziani قرب العاصمة الجورجية تبليسي. ولا شك أن وجود القوات الأمريكية في جورجيا على هذا النحو، وكذلك التطمينات التي ربما حصل عليها ساكاشفيلي من وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لتبليسي في ٩ و ١٠ يوليو ٢٠٠٨م، أعطت القيادة الجورجية انطباعاً خاطئاً بأن روسيا لن تتدخل بقوة لدعم أوسيتيا الجنوبية، حرصاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة.^(١٤)

فقد أخطأ الرئيس الجورجي في تقديره لحجم الدعم

ذات الأهمية الجيوستراتيجية والنفطية المتزايدة.^(١٢)

وترجع قضية أوسيتيا الجنوبية بجذورها إلى عام ١٩٨٨م عندما تكونت الجبهة الشعبية لأوسيتيا الجنوبية التي أعلنت استقلالها عن جورجيا في ٢٨ نوفمبر ١٩٩١م، وأجرت الاستفتاء الأول على هذا الاستقلال عام ١٩٩٢م لتأكيد الإرادة الشعبية في الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراع المسلح بين القوات الأوسيتية الطامحة في الاستقلال والقوات الجورجية المتمسكة بالإقليم كجزء من جورجيا. ولم تستطع القوات الجورجية إخضاع جمهورية أوسيتيا الجنوبية لسيطرة جورجيا، وظلت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال أكدته الاستفتاء الثاني الذي أُجري عام ٢٠٠٦م، وأيد فيه ٩٩٪ من سكان أوسيتيا الجنوبية الاستقلال عن جورجيا. إلا إن جورجيا رفضت هذا الاستفتاء واجتاحت وادي كودوري الأوسيتي، ثم عادت والتزمت باتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين.^(١٣)

وقد اندلعت الأزمة الأخيرة إثر القصف المفاجئ الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، والذي أدى إلى تدمير شبه كامل لعاصمتها تسخينفالي في ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨م. ويمكن تفهم هذه الخطوة من جانب الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولاً: الاعتقاد بأهمية إخضاع أوسيتيا الجنوبية ثم أبخازيا في مرحلة تالية للسيطرة الجورجية بالكامل، وإغلاق ملف القضايا الانفصالية في جورجيا، وإثبات تمتعها بالاستقرار كشرط ضروري لانضمامها إلى

(١٢) القوقاز إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق، وكان يقع بالكامل ضمن الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد انهياره تقاسم الإقليم حالياً أربع دول هي: روسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا. والقوقاز هو الاسم الشائع للمصطلح الروسي «القفقاس Kavkaz». وهي منطقة غنية بموارد الطاقة، وأهمها النفط والفحم والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى المعادن مثل الحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والتنجستن والزنك.

Civil Georgia (online magazine), November 13th. (١٣) 2006



السابق. ومن ثم جاء التدخل الروسي لحماية المواطنين الروس في أوسيتيا الجنوبية انطلاقاً من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

ثانياً: اعتبار يتعلق بهيبة الدولة الروسية، ومكانتها إقليمياً ودولياً. فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التي دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجي السابق إدوارد شيفرنادزة في نوفمبر ١٩٩٣م، الذي منح روسيا أيضاً خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع في جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. ولم يكن اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية اعتداءً على المواطنين الروس بها فقط، وإنما اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضاً. ومن ثم كان رد فعل روسيا دفاعاً عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسساتها العسكرية، بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجي ميخائيل ساكشفيلي درساً و«تأديبه» من وجهة النظر الروسية؛ لمعارضته الصريحة والمعلنة لروسيا وتحديه الواضح لها، ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والسماح لقوات الحلف التي هي بالأساس قوات أمريكية بأن تقف على الحدود الروسية في استخفاف واضح بروسيا.

ثالثاً: مقتضيات الأمن القومي الروسي في منطقة القوقاز. فأوسيتيا الجنوبية وكذلك أبخازيا هي منطقة ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية في منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها، وفي مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة، إلا إن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسي فيما وراء الحدود الروسية، لاسيما في جورجيا التي اتهمتها روسيا دوماً بدعم الانفصاليين في الشيشان.

رابعاً: أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسي. فالصراع

الأمريكي المتوقع، وكذلك، والأهم، رد فعل روسيا ومدى دعمها لأوسيتيا الجنوبية. فقد جاء السلوك الروسي حاسماً دبلوماسياً وعسكرياً على نحو لم تتوقعه القيادة الجورجية. واستطاعت القوات الروسية إجلاء القوات الجورجية من الأراضي الأوسيتية بل وإقامة منطقة أمنية عازلة حولها داخل الأراضي الجورجية بعمق ١٠ - ١٥ كم.

ورغم أن المحللين الغربيين^(١٥)، ووسائل الإعلام الغربية حاولت تصوير الأزمة على أنها اجتياح روسي لجورجيا، فإن واقع تطور الأحداث يشير إلى أن السلوك الروسي كان رد فعل للقصف الجورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية، والذي اعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لها ولمصالحها في المنطقة، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الإثنية والعرقية بين روسيا والإقليم، فرغم أن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءاً من جورجيا التي تضم جمهوريتين أخرتين تتمتعان بحكم ذاتي، وتطمحان إلى الاستقلال وهما أبخازيا وأدجاريا، إلا إنها عملياً، ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، فلها رئيس جمهورية وحكومة وبرلمان وغيرها من المؤسسات السيادية للدولة المستقلة. وهي أكثر ارتباطاً اقتصادياً واجتماعياً بموسكو منها بتبليسي. فحوالي من ٧٠ - ٨٠٪ من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية، وتعتبر اللغة الروسية لغة رسمية في أوسيتيا الجنوبية إلى جانب اللغة الأوسيتية، كما أنها تستخدم العملة الروسية، الروبل، في تعاملاتها المالية. ويعتبر الإقليم امتداداً طبيعياً لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية، وكانت الجمهوريتان وحدة واحدة في ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين تتبع الشمالية روسيا، وتتبع الجنوبية جورجيا، وذلك في إطار الاتحاد السوفييتي

Charles King, The Five-Day War: Managing. (١٥) Moscow After the Georgia Crisis. Foreign Affairs, vol. 87, no. 6, November/December 2008



الروسية فيهما دون الحاجة لموافقة الحكومة الجورجية، وهو الأمر الذي تم بالفعل بمقتضى الاتفاق الذي وقعته روسيا مع أوسيتيا الجنوبية في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨م. والذي أصبح نافذاً بعد تصديق البرلمان الروسي (الدوما) على معاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وكل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م. يضاف إلى هذا أن اعتراف الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية باستقلال كوسوفو أعطى شرعية للموقف الروسي ومثل سابقة دولية انطلقت منها روسيا في مواجهة الانتقادات الجورجية والأمريكية لاعترافها بأوسيتيا الجنوبية.

كما كانت المبادئ الستة التي تضمنتها خطة السلام التي تم توقيعها بين روسيا وجورجيا، بوساطة الرئيس الفرنسي الذي تترأس بلاده الاتحاد الأوروبي في الثاني عشر من أغسطس ٢٠٠٨م، انعكاساً واضحاً للشروط التي وضعتها روسيا، وتمسكت بها داخل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حيث شملت: عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والإيقاف التام لجميع العمليات العسكرية، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة القوات الجورجية إلى مواقع مرابطتها الدائمة، في مقابل خروج القوات الروسية إلى الخط الذي كانت عليه قبل بداية العمليات العسكرية، وبدء مناقشات دولية حول وضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقبلية^(١٦).

وهو ما يعني أن روسيا، وإن كانت قد أوفت بالتزاماتها؛ حيث انسحبت روسيا بالفعل من المنطقة الأمنية العازلة في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٨م، فإنها استطاعت فرض إرادتها ليس فقط على جورجيا، ولكن على الولايات المتحدة حليفها الأساسي التي بدت مكتوفة الأيدي أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة. وهو ما يعني أن نظاماً دولياً جديداً في طور التشكيل.

ثالثاً: مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية:

يحفل تاريخ العلاقات الدولية بأزمات مفصلية عديدة مثلت نقطة تحول في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه.

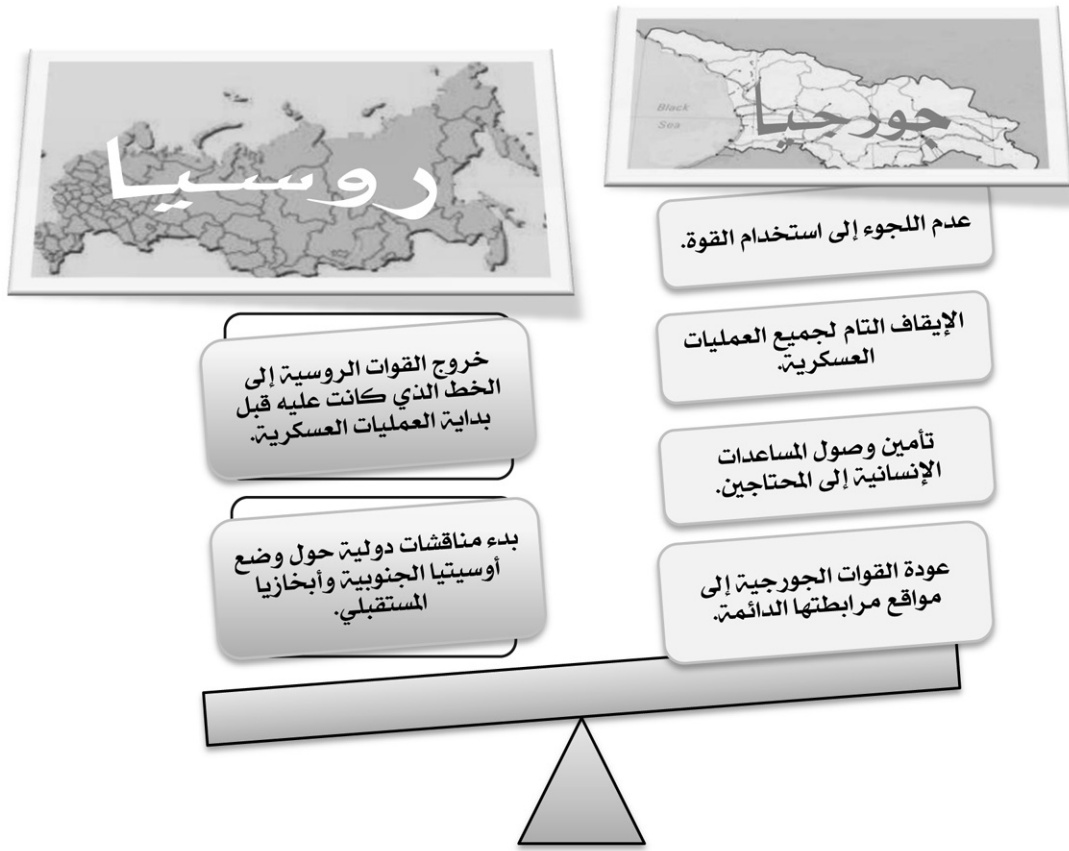
الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي. وإزاء النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه على تقليص دور شركة «غاز بروم» الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران.

وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا في هذا الصدد؛ حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز «باكو - تبليسي - جيهان» ليس فقط لنقل الغاز الآذري، ولكن القوقازي والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي عبر الأراضي الجورجية إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكي واضح، ورغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردد أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة في أوسيتيا، وهو ما نفته روسيا. ولا شك أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها في المنطقة، وتسعى إلى أن تكون أي مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها، أو على أقل تقدير بالتنسيق معها. يؤكد هذا أيضاً مجموعة الاتفاقات التي انتهت إليها الرئيس الروسي بوتين خلال زيارته لكل من قازاخستان وتركمانستان في مايو ٢٠٠٧م بشأن التنسيق في مجال نقل النفط الدولتين عبر الأراضي الروسية من خلال مشروعات مشتركة مع روسيا.

في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن تفهم السلوك الروسي تجاه القصف الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، والذي جاء حاسماً وفعالاً ومحققاً للمصالح الروسية والأهداف التي حددتها القيادة الروسية، وفي مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها. ويمكن أيضاً تفهم اعتراف روسيا باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨م رغم تباطؤ روسيا وتردها بشأن هذه الخطوة لسنوات طويلة.

فاعتراف روسيا بالجمهوريتين أتاح لروسيا فرصة إقامة قواعد عسكرية، والاحتفاظ بقوات حفظ السلام

Novosti Press, August 12th, 2008. (١٦)



المبادئ الستة التي تضمنتها خطة السلام بين روسيا وجورجيا

والتي يمكن إيجازها في بُعدين أساسيين:

(١) عودة روسيا إلى مصافّ القوى الكبرى الفاعلة

في النظام الدولي:

عقب حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وللتين شهدتا انهياراً سريعاً في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدا روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام الاتحاد السوفييتي مطلع العشرينيات من القرن الماضي، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وفرض إرادتها في هذا الخصوص.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكي في المجال الحيوي لها، والمتمثل في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، والذي اتخذ أبعاداً ليس

ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة، ولكنها كانت دوماً نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى. ومنها على سبيل المثال حرب الثلاثين عاماً التي انتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨م، وكذلك الحرب الألمانية الفرنسية والهزيمة الموجهة لفرنسا عام ١٨٧٠م، وفي العصر الحديث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، ثم ما يُعرف بانتهاء الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م.

ورغم أن المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية في ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨م، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية السابق الإشارة إليها، إلا إنها لا تقل عنها من حيث دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه،



باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في خطوة كانت بعيدة تمامًا عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعبًا دوليًا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤًا بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

وكما كانت جورجيا هي أول موطئ قدم للولايات المتحدة في منطقة الكومونولث، ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكي في نوفمبر ٢٠٠٣م، ليس فقط ضد النظم التسلطية، ولكن ضد النفوذ الروسي، إلى

أوكرانيا عام ٢٠٠٤م ثم قيرجيزستان عام ٢٠٠٥م، فإن تحجيم النفوذ الأمريكي بها سيكون بداية الانحسار والانكسار الأمريكي في المنطقة بأسرها. وقد عبّر وزير الخارجية سيرجي لافروف صراحة عن ذلك في قوله: «إننا ندرك أن جورجيا الحالية وليدة لمشروع الولايات المتحدة الخاص، كما ندرك أن الولايات المتحدة قلقة على مصير هذا المشروع».

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠م، والذي وصل إلى حد الطفرة؛ حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي ٧٪ سنويًا منذ عام ٢٠٠٣م، وفائضًا في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير - مايو ٢٠٠٨م فقط إلى ٨٤,١ مليار دولار، وفائضًا في الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧م. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات

فقط اقتصادية، ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكري المباشر في صورة قواعد عسكرية، وتعاون عسكري واسع النطاق مع عدد من هذه الدول، وفي مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية، مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقتها مع القوى الأوروبية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

في هذا الإطار، اتسم السلوك الروسي على الصعيد الخارجي لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠م بالحذر، وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسي من الأزمة في أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيرًا حقيقيًا له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية من ناحية وتوازن القوى الدولية من ناحية أخرى.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظي من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئًا من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات في إثراء روسيا عن موقفها. فإزاء التهديد الأمريكي بضم جورجيا إلى حلف الأطلسي مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية في البحر الأسود، والمضي قدمًا في مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك، الذي تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وكذلك السلوك اللفظي المتعطر للرئيس الأمريكي ووزير خارجيته تجاه روسيا والذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا، بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هي الأخرى، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلسي، ثم الاعتراف



ولعل أزمة أوسيتيا الجنوبية في ذلك تشبه إلى حد كبير أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، والتي كشفت بوضوح التغيير في النظام الدولي آنذاك، وكانت إحدى علامات هذا التغيير، وذلك بانتقاله من نظام تعددي إلى نظام ثنائي القطبية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تُعدا على قمة النظام الدولي، ولا سيدتا قرارهما، وأنهما صارا قوَى «من الدرجة الثانية» إذا جاز التعبير، وليسوا قوَى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحتا «تابعين» بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربي، وهي الولايات المتحدة.

فأزمة أوسيتيا الجنوبية تعتبر هي أيضاً أزمة كاشفة ونقطة تحول مفصلية، تشير إلى بدء تغيير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محورياً في هذا النظام، فرغم أن التناقض الأيديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانتهاء الاتحاد السوفييتي، ورغم وجود مصالح وتفاهات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضاري والمصلي مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولي سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً في منطقة المجال الحيوي لروسيا المتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق؛ حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين. فالصراع في المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن وجود الولايات المتحدة في الخليج واحتلالها للعراق، وتدخلها في منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحاً أيضاً أن تقارباً متزايداً وربما تحالفاً مستقبلياً بدأ في التطور بين روسيا وعدد من الدول

الصعبة (٥٩٧,٣ مليار دولار في أغسطس ٢٠٠٨م).^(١٧) كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، واستعادت مكانتها كأكبر مُصدر للسلاح في العالم. فاستطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة «أوروبية» كبرى ذات عمق آسيوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية في يونيو ٢٠٠٢م، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦م دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصافّ القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

في هذا الإطار جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية حاسماً إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ سبعينيات القرن الماضي في مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكي، وفي إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءاً منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها كقوة كبرى.

(٢) إرهابات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي:

إن تحديّ روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، والذي بدا غير متوقع، ليس فقط من جانب جورجيا بل والولايات المتحدة ذاتها، واستمرار التصعيد بين البلدين، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة في أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدأت تطفو على السطح تدريجياً إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق. وهو أمر يبدو طبيعياً، فنتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد على أن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طال مدتها إلى زوال.

.Novosti Press. August 22nd, 2008. (١٧)



كفاعل دولي للاعتبارات السابق الإشارة إليها ، وربما يستمر كعمللاق اقتصادي إلا إنه لن يستطيع الوصول إلى رؤية موحدة وأولويات مشتركة فيما يتعلق بشؤونه الخارجية والأمنية ، وستظل للأولويات الوطنية الغلبة في هذا الصدد ، خاصة مع التوسع المطرد في عضويته، وفي هذا الإطار سوف يحدث حتماً تقارب وتفاهم بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية الكبرى.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية ، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دوراً مهماً وفعالاً في الشؤون الدولية والإقليمية. وسوف تتضح معالم هذا التغيير، وتتأكد خلال السنوات القادمة ، وما تتطوي عليه من تفاعلات لاسيما بين روسيا والولايات المتحدة.

الأوروبية التي تشهد نمواً في القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقاً وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وربما أسبانيا أيضاً. وفي أثناء قمة حلف الأطنطي في أبريل ٢٠٠٨م عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف عارضت ألمانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية ، التي تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام إلى الحلف؛ تجنباً لإفساد علاقاتها مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامي التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة من ناحية ، وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية الهامة والمؤثرة على الساحة الأوروبية من ناحية أخرى.

فالاتحاد الأوروبي ، وعلى خلاف ما يتوقعه الكثيرون ، لن يتمكن من لعب دور سياسي يعتد به



معلومات إضافية

أهم الأحداث منذ اندلاع الحرب، وحتى اعتراف موسكو باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا:

الجمعة ٨ أغسطس ٢٠٠٨ م:

- هجوم جورجي على أوسيتيا الجنوبية. ومعارك عنيفة بين القوات الأوسيتية والجورجية حول العاصمة تسخينفالي شارك فيها الطيران.
- عمليات قصف روسية لمدينة غوري الجورجية ومطار مارنيولي العسكري بشرق جورجيا.
- موسكو تندد بحالات «التطهير العرقي».
- نداءات دولية لوقف الأعمال العسكرية.
- اجتماع غير ناجح لمجلس الأمن الدولي للتوصل لقرار بشأن الأزمة.

السبت ٩ أغسطس:

- اندلاع معارك عنيفة في أوسيتيا الجنوبية وروسيا تقصف غوري ومرافأ بوتني الجورجي على البحر الأسود.
- جورجيا تعتبر نفسها في «حالة حرب»، وتأمّر بسحب جنودها البالغ عددهم ٢٠٠٠ جندي من العراق.
- هجوم قوات أبخازيا على ممرات كودوري الجزء الوحيد في المنطقة الانفصالية الخاضع لسيطرة الجورجيين.
- رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين يبرر التدخل الروسي «بالسياسة الإجرامية» التي تنتهجها جورجيا.
- جورجيا تطلب «مساعدة دولية عاجلة».
- الاتحاد الأوروبي يحذر روسيا مؤكداً أن استمرار العمليات العسكرية «سيؤثر» على علاقاتها.
- فرنسا تدعو إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأربعاء، وترسل وزير خارجيتها برنار كوشنر في مهمة وساطة للخروج من الأزمة.
- دول البلطيق الثلاث، ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا مع بولندا تطالب الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي بمعارضة «السياسة الإمبريالية» لروسيا.
- فشل اجتماع جديد لمجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء العمليات العسكرية.
- أذربيجان تعلق صادراتها النفطية عبر المرافئ الجورجية.
- الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي يقترح وقفاً لإطلاق النار على روسيا التي تطالب بانسحاب القوات الجورجية من منطقة النزاع.

الأحد ١٠ أغسطس:

- استمرار المعارك العنيفة في أوسيتيا الجنوبية وعمليات قصف روسية لممرات كودوري على مرافأ بوتني، ولمطار عسكري قرب تبليسي.
- تبليسي تعلن إرسال ١٠٠٠ جندي روسي إضافي وسفن حربية إلى جورجيا.
- السلطات الأوسيتية الجنوبية تعلن سقوط ١٦٠٠ قتيل في تسخينفالي، والسفارة الروسية في تبليسي تقول: إن «ما لا يقل عن ٢٠٠٠ مدني» قتلوا. وتبليسي تقدر الخسائر الجورجية بـ ٩٢ قتيلاً.
- تسخينفالي تخضع لسيطرة الجيش الروسي، وجورجيا تسحب قواتها من أوسيتيا الجنوبية وتطالب بوساطة الولايات المتحدة.



- اتفاق بين روسيا وجورجيا على إقامة ممرات إنسانية لإجلاء الجرحى واللاجئين.
- البيت الأبيض يحذر روسيا من أن «تصعيدها غير المتكافئ والخطير» للنزاع في أوسيتيا الجنوبية سينعكس بشكل كبير على علاقاتهما.
- مرسوم صادر عن الرئيس الأبخازي سيرغي باغابش يعلن أبخازيا في «حالة حرب» على جزء من أراضيها الأحد لمدة عشرة أيام.
- ميدفيديف يندد بما وصفه بـ«إبادة» في أوسيتيا الجنوبية.
- ساكاشفيلي يدعو الحلف الأطلسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى مساعدة بلاده. وتبليسي تدعو روسيا إلى الشروع في مفاوضات، وتأمّر قواتها بوقف إطلاق النار. وفي المقابل موسكو تؤكد أن القوات الجورجية تابعت إطلاق النار.
- أبخازيا تقول: إن جورجيا حشدت ٤٠٠٠ جندي على امتداد حدودهما، وسلطات جورجيا تتهم موسكو بقصف مطار تبليسي الدولي وروسيا تنفي.
- اتصال مباشر بين وزيرى خارجية روسيا وجورجيا.
- تبليسي تسحب ١٠٠٠ جندي من العراق على أن تستكمل سحب سائر جنودها لاحقاً.
- واشنطن تتهم موسكو بالسعي لإسقاط النظام الجورجي، وشن حملة «ترهيب» في جورجيا، وموسكو ترفض هذه الاتهامات.
- وزارة الدفاع الروسية تعلن إغراق سفينة حربية جورجية قاذفة للصواريخ كانت تحاول مهاجمة سفن حربية روسية.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعلن نزوح حوالي ٤٠ ألف شخص عن ديارهم جراء النزاع.
- رئاسة الأركان الروسية تعلن أن جورجيا تسحب قواتها من تسخينفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبية التي بسطت قوات حفظ السلام الروسية سيطرتها على «القسم الأكبر منها».
- وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر يصل تبليسي، ويدعو إلى إيجاد وسائل من أجل وقف إطلاق النار فوراً في النزاع القائم بين جورجيا وروسيا، ويقدم خطة سلام من ثلاث نقاط يدعمها الاتحاد الأوروبي.

الاثنين ١١ أغسطس:

- مقتل وإصابة عدة جنود روس في قصف جورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية.
- الطيران الروسي يقصف قاعدة عسكرية في ضاحية العاصمة الجورجية تبليسي. وأكثر من ٥٠ طائرة للقوات الروسية تحلق فوق الأراضي الجورجية.
- وزارة الداخلية الجورجية تعلن أن مدينة غوري الجورجية تتعرض لقصف «كثيف» من المدفعية والطيران الروسيين، وأن قوات برية تستعد لشن هجوم عليها.
- الرئيس ميدفيديف يعلن انتهاء العملية العسكرية الروسية.
- القيادة العسكرية الروسية تعلن توقف تقدم قواتها، لكنها ستبقى في المواقع التي تتمركز فيها.
- روسيا وجورجيا تقبلان خطة السلام التي عرضها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وتتص على انسحاب كامل من جانب القوات الروسية والجورجية، مع رفض تبليسي مفاوضات لاحقة حول وضع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

الثلاثاء: ١٢ أغسطس:

- الدبابات والمدرمات الروسية تقوم بدوريات في غوري، وسكان في المدينة يتحدثون عن أعمال نهب.



الأربعاء ١٣ أغسطس:

- الرئيس الأمريكي جورج بوش يؤكد تمسكه بوحدة وسلامة أراضي جورجيا.

الجمعة ١٥ أغسطس:

- الرئيس الجورجي يوقع اتفاق وقف إطلاق النار مع روسيا خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي حملت إليه توضيحات من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حول بعض بنود الاتفاق.

السبت ١٦ أغسطس:

- الرئيس الروسي يوقع خطة وقف إطلاق النار.
- القوات الروسية تعزز وجودها في الأراضي الجورجية، وتتمركز على بعد حوالي ثلاثين كيلو متراً من العاصمة تبليسي.

الأحد ١٧ أغسطس:

- الغرب يصعد لهجته حيال موسكو؛ لتهني وجودها العسكري في جورجيا، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تؤكد أن جورجيا «ستصبح عضواً في حلف شمال الأطلسي».

الاثنين ١٨ أغسطس:

- موسكو تؤكد أنها بدأت سحب قواتها، وتبليسي تتهمها بانتهاك شروط وقف إطلاق النار والتوغل أكثر داخل أراضيها.

الثلاثاء ١٩ أغسطس:

- اجتماع طارئ لحلف شمال الأطلسي على مستوى وزراء الخارجية في العاصمة البلجيكية.
- موسكو تنتقد إعلان الحلف الأطلسي الذي أكد أنه لا يستطيع مواصلة علاقاته مع روسيا «وكان شيئاً لم يكن».

الأربعاء ٢٠ أغسطس:

- موسكو تعلن استمرار سحب قواتها من روسيا وسط تشكيك غربي، وتجمد تعاونها العسكري مع الناتو.

الخميس ٢١ أغسطس:

- أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تطلبان من روسيا الاعتراف باستقلالهما.

الجمعة ٢٢ أغسطس:

- روسيا تعلن استكمال سحب قواتها من جورجيا، وتبليسي تنفي، وواشنطن وباريس تتهمان موسكو بعدم الالتزام بخطة وقف إطلاق النار.

السبت ٢٣ أغسطس:

- هيئة الأركان الروسية تعرض خريطة المواقع التي ستحتفظ بها القوات الروسية على الطريق الاستراتيجي الواصل بين العاصمة تبليسي والبحر الأسود، وتتهم جورجيا بالإعداد لعمليات عسكرية جديدة ضد أوسيتيا الجنوبية.



الأحد ٤٢ أغسطس:

- الرئيس الفرنسي يدعو نظيره الروسي إلى سحب قواته سريعاً من مرفأ بوتي الجورجي المطل على البحر الأسود.
- انفجارات عنيفة في عاصمة أوسيتيا الجنوبية تسخينفالي قيل: إنها لذخيرة جورجية صودرت أثناء الحرب.

الاثنين ٢٥ أغسطس:

- البرلمان الروسي بمجلسيه يؤيد بالإجماع الاعتراف باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.
- جورجيا تندد بقرار البرلمان الروسي، وتحذر من نتائج «الكارثية».
- ميدفيديف يهدد بقطع العلاقات مع حلف شمال الأطلسي.

الثلاثاء ٢٦ أغسطس:

- الرئيس الروسي يوقع مرسومين فيما يتعلق باعتراف الاتحاد الروسي باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا.

المصدر:

موقع «الجزيرة نت» <http://www.aljazeera.net>